الجمهوريـــة التونسيـــة
وزارة الفلاحـــة و المـــوارد المائيـــة

المخطط الحـادي عشر للتنميـة (2011-2007)

تقريـر اللجنـة القطاعيـة للتنميـة الفلاحيـة و الصيـد البحـري و المـوارد الطبيعيـة

جويلية 2007

البـــاب الأول

إنجـــازات المخطط العاشـــر 2002 - 2006

I- مقدمـــــة

شهدت فترة المخطط العاشر مواصلة تنفيذ الإصلاحات التي تندرج في إطار السياسة العامة للتنمية في البلاد و التي تهدف إلى مزيد تكريس التوجه القاضي بإدماج الاقتصاد التونسي في محيطه الإقليمي و في الدورة الاقتصادية العالمية من أجل تحقيق نمو أرفع و تحسين مستوى الدخل الفردي و دعم فرص التشغيل.

وقد أكدت نتائج المخطط العاشر أن القطاع الفلاحي لا يزال يمثل ركيزة من ركائز الإقتصاد الوطني، و ذلك من خلال مساهمته الفعالة في مجهود التنمية حيث أنه وفر خلال فترة المخطط العاشر 12.6% من الناتج المحلي الإجمالي وساهمت صادراته الغذائية بنسبة 9.6 % في مجهود التصدير واستقطب 10.1% من جملة الاستثمارات، كما أنه مكن من توفير 16 % من فرص التشغيل.

و بالنظر إلى هذه الأهمية، فقد شهد القطاع الفلاحي تنفيذ جملة من البرامج والإجراءات شملت عديد المجالات تعلقت أساسا بتعبئة و حماية و ترشيد استغلال الموارد الطبيعية وتحسين المحيط العام للنشاط الفلاحي و تدعيم الإحاطة بالموارد البشرية الناشطة بالقطاع بمختلف فئاتها والشروع في تأهيل القطاع لجعله أكثر استعدادا لمواكبة التحولات والقيام بدوره في أحسن الظروف.

و بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية، فقد شهدت فترة المخطط العاشر اتخاذ العديد من الإجراءات الظرفية بهدف تثمين الظروف المناخية الطيبة التي عرفتها البلاد خلال أغلب المواسم و كذلك لحماية الإنتاج خلال بعض الفترات الصعبة بعدد من المناطق.

و تبين النتائج المسجلة خلال المخطط العاشر قدرة القطاع على التجاوب مع مختلف هذه الإجراءات حيث سجل نسبة نمو للقيمة المضافة بـ 2.6% كمعدل سنوي مقابل تقديرات بـ 3.5% و مقابل إنجاز بـ 2.6% خلال المخطط التاسع. كما شهد الاستثمار انتعاشة بفضل الإجراءات التي تم اتخاذها لدفع الاستثمار الخاص و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب الاستثمارات العمومية المتصلة خاصة بتعبئة الموارد الطبيعية و بالأنشطة المتصلة بالخدمات على غرار البحث و التكوين والإرشاد و الصحة الحيوانية و حماية النباتات.

ومن جهة أخرى، بينت الدراسات التي تم انجازها تحسن مردودية القطاع خلال الفترة 1989- 2003 بنسبة 2.6% كنتيجة لتحسن المردودية العامة لوسائل الإنتاج و تراجع الحماية التعريفية للقطاع التي انخفضت من 25.2% خلال سنة 2000 إلى 22.7% خلال سنة 2005، وهو ما يكرس مبدأ الجدوى و النجاعة الاقتصادية الذي أصبح يعتمده القطاع الفلاحي دعما لقدرته التنافسية.

II- التقييم الجملي لإنجازات قطاع الفلاحة و الصيد البحري خلال فترة المخطط العاشر 2002 - 2006 :

1- الإصلاحات و السياسات

بالتوازي مع الإجراءات والإصلاحات التي تواصلت خلال المخطط العاشر للتنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية، و بالاعتماد على سياسة التنمية المرسومة للقطاع الفلاحي، تركز العمل خلال فترة المخطط العاشر على اتخاذ وتنفيذ عديد الإجراءات التي تهدف إلى توفير الظروف الملائمة لبلوغ الأهداف المرسومة. وقد شملت هذه الإصلاحات مختلف محاور سياسة التنمية الفلاحية المتمثلة بالخصوص في :

1 - تدعيم الإحاطة بالقطاع،
2 - تحسين المحيط العام للقطاع،
3 - تطوير الهياكل المهنية،
4 - تأهيل القطاع،
5 - دفع التصدير،
6 - تنمية و ترشيد استغلال الموارد الطبيعية.

1.1 تدعيم الإحاطة بالقطاع :

شملت الإنجازات في ميدان الإحاطة بالقطاع بالخصوص منظومة التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي والتكوين المهني قصد مزيد ملاءمتها مع حاجيات القطاع. كما حظيت حلقة الإرشاد بعناية خاصة من خلال وضع وتنفيذ خطة للرفع من نجاعتها.

*** التعليم العالي و البحث العلمي الفلاحي :**

تم في هذا المجال دعم مؤسسات التعليم العالي بإحداث معهد أعلى للصيد البحري وتربية الأحياء المائية ببنزرت و كذلك معهد عالي للدراسات التحضيرية في البيولوجيا و الجيولوجيا بسكرة. كما تم تدعيم التكوين في مرحلة الماجستير

والدكتوراه بتركيزها في عشرة اختصاصات، وكذلك بالنسبة لمرحلة الدراسات العليا للتخصص بتركيزها في 3 اختصاصات.

وفي مجال النهوض بالبحث العلمي تم وضع خطة متكاملة تهدف إلى تطوير منظومة البحث العلمي الفلاحي لمزيد توظيفها في دعم مسيرة القطاع. وتشمل هذه الخطة بالخصوص توجيه برامج البحث نحو أولويات التنمية الفلاحية وتنشيط اللجان القطاعية للبحث و بعث أقطاب بحث جهوية تتولى تنسيق مجموع أنشطة البحث التّنموي في الجهات.

و قد تم خلال سنة 2004 وضع شروط و سبل الحصول على التأهيل للبحث، كما تم تحديد معايير قابلية الارتقاء إلى نظام وحدة البحث داخل مؤسسات التعليم العالي الفلاحي كما تواصل دعم الأقطاب الجهويّة بالإطارات البحثيّة بما يتلاءم مع الحاجيات.

من ناحية أخرى، تواصلت المجهودات الهادفة إلى التنسيق بين البحث الفلاحي والإرشاد عبر مزيد الإهتمام بالتّعريف بالنّتائج التي تم التوصل إليها ومُناقشتها من طرف الباحثين والمُرشدين الفلاحيّين وذلك قصد المُصادقة عليها واستغلالها وتوظيفها لفائدة الفلاحين.

*** التشغيـل والتكويـن المهنـي الفلاحـي:**

من أهم الإنجازات في هذا المجال، نشير إلى تنفيذ برنامج إحداث محاضن المؤسسات بهياكل التعليم العالي الفلاحي الذي يهدف إلى مساعدة حاملي الشهادات العليا على بعث مشاريع مجددة أو ذات قيمة مضافة عالية، و مواصلة تكوين الباعثين الشبان، بالإضافة إلى مراجعة البرامج التكوينية بهدف مزيد ملاءمتها مع المتطلبات المستقبلية لسوق الشغل.

و بخصوص التكوين، تواصل إصلاح و تحيين برامج التكوين الأساسي بإعداد البرامج حسب منهجية المقاربة بالكفايات التي شملت عددا من الإختصاصات وقد تم الإنطلاق في العمل بالنسبة لبعض هذه البرامج، كما تم تحيين برامج التكوين المستمر. وفي مجال تأهيل جهاز التكوين المهني تم إعداد ملفات تأهيل مؤسسات التكوين و قد شرع في عملية التأهيل الفعلي لكل من معهد تيبار و مركز شط مريم.

*** الإرشـاد الفلاحـي :**

إنطلق العمل لتشريك المهنة والخواص في ميدان الإحاطة والإرشاد وتنظيم المنتجين، إلى جانب مواصلة الإدارة تأمين الأنشطة الإرشادية ميدانيا وجماهيريا وذلك في إطار خطة التدرج نحو تعددية تعاطي النشاط الإرشادي الهادفة إلى تخصيص الإرشاد الإداري لفائدة صغار المنتجين المتعاطين للفلاحة الصغرى ذات الطابع الاجتماعي والعائلي، إلى جانب تطوير الإرشاد المهني عبر الهياكل المهنية

القاعدية لفائدة منخرطيها من متوسطي الفلاحين، والإرشاد الخاص عبر الاستشارة الخاصة لفائدة كبار الفلاحين والشركات الفلاحية. وإلى جانب هذه الإصلاحات تم تطوير نظام الإرشاد القاعدي الخاص بنشاط الصيد البحري وتربية الأسماك عبر بعث خلية جهوية للإرشاد على مستوى مختلف الولايات الساحلية مع وضع الآليات الكفيلة باستغلال و تثمين نتائج البحث العلمي.

2.1- تحسين المحيط العام للقطاع:

تتمحور أهم الإنجازات الخاصة بتحسين المحيط العام للقطاع حول تطوير السياسات المتصلة بالاستثمار وتمويل الأنشطة الفلاحية والعناية بالفلاحة الصغرى ومعالجة الأوضاع العقارية ومجابهة المخاطر الطبيعية و الإحاطة بالقطاعات المُنتجَة. وقد تم خلال المخطط العاشر اتخاذ و تنفيذ عديد الإجراءات في هذه المجالات.

* النهوض بالاستثمار الفلاحي الخاص :

في مجال النهوض بالاستثمار الفلاحي الخاص و ملاءمة للتشجيعات مع خصوصيات الأنشطة، تم تحيين مجلة تشجيع الاستثمارات قصد جعل الامتيازات المالية و الجبائية تشمل أنواعا جديدة من الاستثمارات الفلاحية تواكب حاجيات القطاع وتطور تقنيات الإنتاج شملت عديد الأنشطة الفلاحية أهمها تربية البقر الحلوب و تربية الدواجن ونشاط الصيد البحري و نشاط خزن الأعلاف الخشنة المنتجة محليا.

ومن ناحية أخرى و بعد تحديد الخصائص الإنتاجية لكل جهة من جهات البلاد في إطار الخارطة الفلاحية، يتم العمل حاليا على جعل نتائج الخارطة مرجعا لتوجيه الحوافز والتشجيعات وفق مقاييس الجدوى والنجاعة، وأداة بين أيدي مختلف المتدخلين والباحثين لترشيد الاستثمارات وإحكام استغلال القدرات المتاحة.

* تمويل النشاط الفلاحي :

في إطار مزيد دعم تمويل القطاع و تنشيط الاستثمار الفلاحي، و لتخطي الإشكاليات المتعلقة بالمديونية، إتجهت الجهود نحو ملاءمة آليات التمويل مع خصوصيات الفلاحة الصغرى و دعم مساهمة القطاع البنكي في تمويل متوسطي و كبار الفلاحين. و في هذا المجال تم وضع آليات تمويل خصوصية للمستغلات الصغرى ذات الطابع العائلي و الاجتماعي في إطار برنامج نموذجي. و بالنسبة لتمويل متوسطي و كبار الفلاحين، تركز العمل على تحفيز القطاع البنكي على تمويل الأنشطة الفلاحية وذلك بتحسين نظام التأمين الفلاحي الذي حظي بعدد من الإجراءات التشجيعية.

وفيما يتعلق بالقروض الموسمية فقد تمت مراجعة مقاييسها مواكبة لتطور تكلفة الإنتاج.

*** العنايــة بالفلاحــة الصغـرى :**

نظـرا لأهميـة الفلاحـة الـصغرى ودورهـا فـي المـساهمة فـي تجـسيم الأهـداف التنموية للقطاع الفلاحي، تم تنفيذ برنـامج نموذجي لفائدة 10 منـاطق شمل 20 ألف فـلاح. و يتميـز هذا البرنـامج بتكامـل جوانـب الإرشـاد والتكـوين والتمويـل والتـسوية العقاريـة، بهـدف الرفـع فـي نـسبة التغطيـة التمويليـة للمنتفعـين وتـأهيلهم ليـصبحوا قادرين تدريجيا علـى الاقتـراض مـن البنـك بعدما تـشهد مردوديـة مستغلاتهم ودخلهم تحسنا.

ومن ناحية أخرى، ولمزيد العناية بالمستغلات الصغرى والمتوسطة قامت وزارة الفلاحة والموارد المائية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بإعداد دراسة حول إستراتيجية النهوض بالمستغلات الفلاحية الصغرى والمتوسطة ذات الطابع الإقتصادي وهي المستغلات التي تتمتع بقدرة ذاتية على الإستثمار والتسويق. وقد مكنت هذه الدراسة من الوقوف على مدى أهمية هذه الشريحة من المستغلات الفلاحية وعلى العوائق التي تحد من تطورها حتى تؤمن دورها بصفة أنجع كما إقترحت عدة محاور تنموية من شأنها أن تساعد على تجاوز هذه الإشكاليات وعلى إعداد و وضع برنامج عمل للنهوض بهذا الصنف من المستغلات.

*** الأوضــاع العقاريــة و الأراضــي الدوليــة الفلاحيــة :**

شهد المخطط العاشر تنفيذ الإجراءات التي تم إقرارها خلال الاستشارة الوطنية لدعم مردودية القطاع الفلاحي. وتركزت الخطة المتبعة على ثلاث محاور أساسية وهي تصفية الأوضاع العقارية القديمة وتوضيح الملكية وإثباتها ومقاومة التشتت والتجزئة والإهمال.

وقد مكن تنفيذ عديد العناصر من هذه الخطة من معالجة الأوضاع العقارية القديمة بتصفية ما تبقى من أحباس، و يتواصل العمل لتصفية الأراضي الإشتراكية. وبخصوص توضيح الملكية وإثباتها، تم وضع برنامج وطني لإتمام تسجيل ما تبقى من الأراضي الفلاحية غير المسجلة (أي حوالي 3 مليون هكتار) وذلك على مدى 15 سنة. كما تم تطوير نظام شهائد الحوز وربط منح شهادة الحوز بعملية الإحياء.

و قد تعززت الإصلاحات في مجال الأوضاع العقارية بعد القرارات الرئاسية المعلن عنها يوم 16 أفريل 2005 و التي شملت بالأساس إدراج عمليات التنظيم العقاري للأراضي آليا في مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة ودعم الموارد المالية للقرض العقاري الفلاحي ووضع الإطار القانوني الذي يشجع على الاستغلال المشترك والاستغلال عن طريق الكراء طويل المدى.

ومن ناحية أخرى، يتم إيلاء خطة إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية اهتماما خاصا حيث يجري العمل على مزيد إحكام عملية إعادة الهيكلة خاصة من ناحية إنجاز الإستثمارات المبرمجة وتحسين نسبة التأطير ودعم الإحاطة بمتسوغي الأراضي الفلاحية الدولية من شركات إحياء وفنيين فلاحيين قصد جعلها تساهم في بلوغ الأهداف الوطنية كتشبيب القطاع والنهوض بالتشغيل و دعم الصادرات.

و يتم العمل على تحسين أداء الأراضي المهيكلة و ذلك بالتقييم الدوري لنشاط الوحدات التي تستغلها للوقوف على مدى إنجاز البرامج و طبيعة الصعوبات التي تعترض البعض من هذه الوحدات. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه تم منذ إنطلاق برنامج إعادة هيكلة الأراضي الدولية إسترجاع عدد من الضيعات المسوغة لفائدة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية وتقليص مدة الكراء لعدد آخر من الشركات التي لم تنجز برامجها بالكامل.

وفي سبيل فتح مجال أرحب لدعم حسن توظيف الأراضي الدوليّة الفلاحية، إنطلق العمل ببرنامج خاص يعتمد على مبدأ الشراكة بين ديوان الأراضي الدوليّة وشركاء من الداخل والخارج خاصة بعدما تم تطهير الوضعية المالية لديوان الأراضي الدولية.

*** حمايــة القطــاع الفلاحــي من المخاطــر الطبيعيــة :**

إعتبارا لتعرّض القطاع الفلاحي إلى عوامل طبيعية متعددة لها تأثير مباشر على نتائجه، و نظرا لعدم إستقرار المعطيات المناخية، تمّ إنجاز دراسة معمّقة لظاهرة تقلبات المناخ و إنعكاساتها على القطاع الفلاحي والأنظمة البيئية ببلادنا شخّصت مخاطرها و حدّدت طرق التعامل معها، و ضبطت إستراتيجية متكاملة وبرامج تنفيذية للحدّ من آثار الجفاف وإعداد البدائل الممكنة لحماية الطاقات الإنتاجية والإستفادة من السنوات الممطرة.

و تهدف هذه الإستراتيجية المتكاملة والمندمجة التي تمّ وضعها على المدى البعيد (أفق سنة 2030) إلى إحكام التعامل والتصرف مع تقلبات المناخ و التخفيف من وقعها السلبي على القطاع الفلاحي والأنظمة البيئية من ناحية، و تثمين وحسن إستغلال السنوات الممطرة من ناحية أخرى، وذلك بإعتبار الخصائص المناخية للبلاد وسعيا إلى المحافظة على الأنظمة البيئية.

ومن جهة ثانية، تم خلال المخطط العاشر تنفيذ عدد من الإجراءات لحماية قطيع الماشية و غراسات الأشجار المثمرة من التأثيرات السلبية للظروف المناخية الصعبة التي شهدتها بعض ولايات الجنوب. كما تم إحكام تنظيم و تسيير حملات مقاومة الجراد الذي ظهر في بعض مناطق الجمهورية في بداية سنة 2004، و ذلك بالتنسيق مع البلدان المجاورة.

*** الإحاطــة بالقطاعــات المنتجــة :**

في إطار سياسة التنمية الفلاحية المعتمدة خلال فترة المخطط العاشر والرامية إلى إستحثاث نسق نمو القطاع و تدعميه من خلال تنفيذ إستراتيجيات للنهوض بإنتاج مختلف المواد الفلاحية وخاصة منها المنتجات الأساسية بهدف ضمان تلبية الطلب الداخلي ودفع التصدير، تم العمل على تنفيذ مختلف الإستراتيجيات الخاصة بالمنتوجات الأساسية. و قد تمثلت أهم الإجراءات في ما يلي:

- بالنسبة للزراعات الموسمية، تكثيف متابعة المواسم الفلاحية عبر الإحاطة بالفلاحين وتوفير مستلزمات الإنتاج في أفضل الظروف بما مكن من تثمين الظروف المناخية الملائمة.

-بالنسبة إلى قطاع الزيتون تواصل العمل لإكساب الديوان الوطني للزيت أكثر مرونة للتعامل مع المتغيرات الحاصلة بالأسواق الداخلية والخارجية و ذلك بوضع نظام شراء جديد يتمثل في اعتماد سعر تجاري متغيّر يتم تحديده دوريا من طرف لجنة شراء خاصة بالإضافة إلى سعر التدخل الذي يقع تحديده عند بداية كل موسم. كما إنطلق العمل بكراس شروط لتصدير زيت الزيتون من طرف الخواص.

- تواصل العمل بتمكين المصدرين الخواص من تصدير زيت الزيتون البيولوجي وزيت الزيتون المعلب تحت علامة تونسية في إطار الحصة الممنوحة للبلاد التونسية من طرف الاتحاد الأوروبي وبدون تحديد سقف.

-إستكمال الإطار المنظم لقطاع الصيد البحري و إقرار جملة من الحوافز لمزيد دفع هذا النشاط وتأمين الاستغلال المحكم للثروات السمكية و الحفاظ على الموارد، خاصة فيما يتعلق بصيد السمك الأزرق من خلال وضع خطة للنهوض به، و إعداد إستراتيجية خاصة بتربية الأحياء المائية. و في هذا الإطار تمت معالجة مشاغل الصيد البحري المطروحة بخليج قابس، وذلك بهدف حماية الثروة السمكية وضمان ديمومة القطاع. كما تم إصدار نظام نموذجي لموانئ الصيد البحري يحدد التجهيزات التي يتعيّن توفرها بهذه الموانئ و نظام العمل و الاستغلال للتجهيزات المتوفرة، بالإضافة إلى توسيع الاستفادة بمنحة استهلاك الوقود.

- في إطار مزيد إحكام التوازن بين العرض والطلب على المواد الغذائية واسعة الاستهلاك، تم اتخاذ إجراءات عملية لتفادي اختلال التوازن بين العرض و الطلب تمثلت بالخصوص في تحيين إستراتيجيات الإنتاج بالنسبة للمواد الأساسية للترفيع في الإنتاج باعتماد عامل التوسع في المساحات طبقا لنتائج الخارطة الفلاحية و عامل تحسين الإنتاجية عبر التحكم أكثر في تقنيات

الإنتاج واستعمال المستلزمات والأصناف ذات المردودية العالية. و قد شملت هذه الإجراءات بالخصوص إنتاج البطاطا و الخضر الورقية ومنظومة الألبان.

- إصدار قانون تربية الماشية الذي يهدف إلى تنظيم الأنشطة المتعلقة بالقطاع و يوضّح العلاقة بين مختلف المتدخلين.

- تكوين المخزونات التعديلية بالنسبة إلى المنتجات الأساسية بمساهمة مختلف الأطراف في التنظيم والتمويل، و ذلك لضمان التزويد المنتظم للسوق بالمنتجات الحساسة، على غرار البطاطا والبيض والحليب واللحوم.

3.1 تطويـر الهياكـل المهنيـة :

تواصل خلال المخطط العاشر الاهتمام بالمهنة قصد تدعيم مساهمتها في مسيرة التنمية الفلاحية وتدعيم قدرتها على القيام بدور أكثر فعالية على مستوى مختلف المنظومات الفلاحية. و قد تم التركيز على دعم جهود التأطير والتكوين للهياكل المهنية لجعلها قادرة على توفير خدمات إرشادية أكثر نجاعة. و في هذا الإطار تم الشروع في تنفيذ برنامج تكوين شمل مجالات التصرف الإداري والمالي والأنشطة الفنية والمميزة لتعاضديات الخدمات الفلاحية والمجامع ذات المصلحة المشتركة .

كما تواصل تفعيل مشاركة الهياكل والمنظمات المهنية في العمل التنموي حيث أصبح للمجامع ذات المصلحة المشتركة دورا هاما في إدارة المناطق السقوية العمومية، كما يتم تشخيص و إنجاز مشاريع التنمية حسب المنهجية التشاركية.

من ناحية أخرى، و بعد الاستشارة الموسعة التي نظمت خلال سنة 2001 والتي أفضت إلى إعداد الخطة الوطنية للنهوض بالهياكل المهنية الفلاحية، انطلق تنفيذ هذه الخطة وشمل العناصر التالية:

- تأهيل الهياكل المهنية القاعدية بالتركيز على الأنشطة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية وخاصة تكوين المُسَيّرين والإحاطة بهم في مجال المحاسبـة والتنظيم وإعداد مخططات تنمية وتأهيل 30 تعاضدية وتنظيم دورات تدريبية للمديرين ولأعضاء مجالس الإدارة.

- العمل على تأهيل التعاضديات المركزية الناشطة في قطاعي الحبوب والبذور بوضع برامج عملية تؤمن تنفيذ برامج التأهيل بالتعاون مع ديوان الحبوب وبقية الأطراف المتدخلة في القطاع. وتجري حاليا دراسة وضعية كل تعاضدية ناشطة في قطاعي الحبوب والبذور على مستوى مختلف الجوانب (تقدم تنفيذ برنامج التأهيل الداخلي وتحديد وظائف التعاضديات ودورها المستقبلي و التطهير الاجتماعي والشروع في إعداد برنامج لإعادة الهيكلة).

- إعداد مخطط تطهير وتنمية للتعاضدية المركزية للآلات الفلاحية و برمجة إعداد مخططات تطهير وتنمية للتعاضدية الزيتية وتعاضدية اللحوم ومربي الماشية والقيام بمراقبة تصرّف لهذه الأخيرة. وقد تم منذ بداية سنة 2005 تنقيح الأمر المتعلق بضبط القوانين الأساسية المثالية للتعاضديات المركزية في الميدان الفلاحي.

- بخصوص المجامع المهنية المشتركة والمراكز الفنية، تم دمج بعض المجامع لإحداث كل من مجمع الغلال ومجمع الألبان واللحوم الحمراء، كما تمّ تدعيم دور المجامع خاصة في مجال تحسين الجودة والنهوض بالتصدير، بالإضافة إلى مزيد توضيح وتوسيع مهام المجامع المهنية المشتركة في قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية بإصدار قانون للغرض.

4.1 تأهيـل القطـاع :

يهدف برنامج التأهيل إلى تحقيق النقلة النوعية الضرورية للقطاع الفلاحي لمجابهة مزيد تحرير المبادلات التجارية للمنتوجات الفلاحية في ظل الإتفاقيات التي أبرمتها بلادنا وذلك بالتركيز خاصة على تحسين قدرته التنافسية.

وفي هذا الإطار شُرعَ في تنفيذ خطة للنهوض بالخدمات المسداة لفائدة الفلاحين عبر إنجاز مشروع "دعم الخدمات". وتهدف هذه الخطة إلى تحسين جدوى ونجاعة الخدمات التي توفرها المؤسسات الخاصة والمهنية والعمومية في مختلف المجالات. وقد شمل المشروع عدة محاور تمثلت في دعم مؤسسات التكوين والإرشاد والبحوث والمجامع المهنية المشتركة بالموارد البشرية اللازمة للقيام بالأدوار الجديدة المنوطة بعهدتها والمتعلقة بتنويع وتحسين خدماتها، وإقتناء معدات وتجهيزات مخبرية للهياكل المشرفة على جودة وحماية المنتجات الفلاحية، بالإضافة إلى القيام ببعض الدراسات لتشخيص النظم الممكن إعتمادها في أشغال مراقبة الجودة والحماية من الآفات، إلى جانب تطوير نُظُم المعلومات لمزيد معرفة خاصيات قطاع الفلاحة والصيد البحري بإنجاز تعداد الصيد البحري والقيام بدراسة حول تصنيف المستغلات الفلاحية.

وبهدف تأهيل مخابر تحاليل التربة والمياه والنباتات لكي تقوم بالمهام التي أحدثت من أجلها، تم وضع والانطلاق في تنفيذ برنامج تأهيل يرتكز بالأساس على إدماج المخابر الجهوية في منظومة البحث الميداني وذلك بالتعاون مع الأقطاب الجهوية للبحث الفلاحي و تعزيز بعض المخابر بالأجهزة الحديثة لمواكبة تزايد حجم طلبات التحاليل كما وكيفا وتوحيد مناهج و طرق التحاليل.

وفي مجال الاهتمام بسلامة المدخلات الفلاحية من بذور و شتلات و مبيدات، تم وضع خطة عملية ترتكز على تعميم نظام تثبيت البذور والشتلات ليشمل جميع الأنواع والأصناف النباتية بما يضمن توفير بذور وشتلات ذات طاقة إنباتية عالية

وأصناف أصيلة، نقية وخالية من الأمراض. و لهذا الغرض انطلق خلال المخطط العاشر إنجاز برنامج للإحاطة الفنية والتكوين لفائدة الفنيين العاملين في قطاع حماية ومراقبة جودة المدخلات الفلاحية (البذور والشتلات والحجر الزراعي وتحليل المبيدات وحماية النباتات ومراقبة المدخلات)، كما تم تركيز ثلاث محطات مختصة تُعْنَى الأولى بتحليل الأسمدة الفلاحية بجميع أنواعها والثانية بتقييم الأصناف النباتية قصد تسجيلها وحماية حقوق المستنبط والثالثة بمراقبة الكائنات المحورة جينيا بمختلف المدخلات من بذور وشتلات ومبيدات بيولوجية.

كما تم تحيين التشريعات الجاري بها العمل في مجال حماية ومراقبة جودة المدخلات الفلاحية قصد مواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال على المستوى الدولي، وشمل هذا التحيين خاصة تركيبة وطريقة سير اللجنة الفنية للبذور والشتلات والمستنبطات النباتية.

أما فيما يتعلق بجودة المنتجات الفلاحية وفي إطار العمل على تجسيم النقطة العاشرة من البرنامج الرئاسي لتونس الغد والمتعلقة بضرورة دعم نظام الجودة بالنسبة للمنتجات الفلاحية وذلك بهدف إكتساح الأسواق الخارجية وكسب رهان التصدير، انطلق إنجاز دراسة حول إرساء نظام للجودة بالنسبة للمنتجات النباتية مع تحديد الهياكل التي سيُعْهَد لها تنفيذ برامج العمل.

وفي مجال الصحة الحيوانية ولدعم ومراقبة سلامة المنتوجات، تم خلال سنة 2004 إصدار أمر لإتمام قائمة الأمراض الحيوانية المعروفة بأنها معدية قصد أخذها بعين الاعتبار في إطار الإجراءات الصحية العامة المشتركة لمقاومة الأمراض حيث شمل هذا الأمر خاصة أمراض الأسماك والقشريات والرخويات. كما سيمكن قانون تربية الماشية من إحكام الحماية الصحية للقطيع والحفاظ على الموارد الجينية الوطنية.

و تكملة للبرامج الأفقية للتأهيل انطلق خلال المخطط العاشر إعداد برنامج لتأهيل المستغلات الفلاحية بهدف جعلها تستجيب لمتطلبات المردودية والجدوى الإقتصادية و متطلبات الأسواق الخارجية الفلاحية وسيهتم هذا البرنامج في مرحلة أولى بالمستغلات الموجهة للتصدير أوالقادرة على التصدير.

5.1 – دفـع التصديــر :

في إطار تثمين المنتوج الفلاحي و الاستفادة مما تتيحه الأسواق العالمية من فرص، تدعمت الجهود لمزيد دفع التصدير. فبالإضافة إلى العناية بالجوانب الصحية للمنتجات وجودتها، تركز العمل على مزيد العناية بالمنتوج الفلاحي باعتماد أساليب عصرية للف وتصنيف وعرض المنتوجات حسب جودتها مع الحرص على إجراء

التحاليل الخاصة بمراقبة مطابقة المنتوجات للمواصفات، ووضع الصيغ والآليات العملية لإرساء منظومة جودة المنتوجات الفلاحية الأساسية.

و من جهة أخرى، تواصل وضع التراتيب التنظيمية والتشريعية و كذلك تنفيذ برامج لتطوير القطاعات الواعدة مثل المنتوجات البيولوجية و النباتات الطبية والعطرية و الإنتاج الحيواني و المنتوج الغابي.

وحرصا على تمكين القطاع الفلاحي من الاستفادة القصوى من الفرص التي توفرها الاتفاقيات التي أبرمتها بلادنا وخاصة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يعد أهم شريك تجاري لتونس في مجال تبادل المنتجات الفلاحية، تواصل خلال المخطط العاشر تنفيذ الإجراءات التي تم إتخاذها منذ دخول البروتوكولات الفلاحية الجديدة حيز التنفيذ مع بداية سنة 2001 والهادفة إلى ترسيخ ثقافة "الإنتاج للتصدير" لدى المنتجين الفلاحيين وتوفير الظروف الملائمة لتنمية القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية وتعزيز تواجدها في الأسواق الأوروبية.

وفي إطار السعي لاستغلال كافة الفرص المتاحة ضمن إتفاقية الشراكة، تركز العمل صلب مصالح الوزارة في اتجاه مراجعة الخطط الإنتاجية بهدف توجيه الإنتاج الفلاحي وتخصيص استغلال بعض المساحات الفلاحية للمنتجات ذات القدرة التنافسية والتي توفر أكبر فرص للتصدير، وذلك بالاعتماد على نتائج الخارطات الجهوية للإنتاج الفلاحي و برنامج إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية إلى جانب تدعيم قدرة الهياكل المهنية على إعداد المشاريع والبرامج الرامية إلى تحسين إنتاج وجودة ونوعية المنتجات ببعث شبكة الجودة إضافة إلى دعم كفاءات المجامع المهنية المشتركة وتطوير علاقتها مع الهياكل القاعدية بهدف مزيد الإدماج على مستوى الإنتاج والتسويق الداخلي والتصدير.

و من ناحية أخرى، تم إنجاز دراسة تهدف إلى تشخيص الأسباب التي تحول دون الاستغلال الكلي للفرص التي يخولها إتفاق الشراكة، واقتراح الخطط الكفيلة للنهوض بتصدير المنتجات الفلاحية نحو السوق الأوروبية، كما تم إنجاز عدد من الدراسات الخاصة بالتسميات المثبتة للأصل لبعض المنتجات الفلاحية و تتواصل دراسة منتجات أخرى.

و ينتظر أن تتعزز الإجراءات و البرامج الهادفة لدفع تصدير المنتجات الفلاحية بعد القرارات الرئاسية المنبثقة عن المجلس الوزاري ليوم 22 جانفي 2005 و كذلك تلك المعلن عنها في خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة افتتاح أشغال المؤتمر الثالث عشر للإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري يوم 16 أفريل 2005.

ومن هذا المنطلق، تتمحور الإجراءات الرامية للنهوض بتصدير المنتجات الفلاحية أساسا حول تشجيع عمليات تصدير المنتجات الفلاحية ومنتجات الصناعات الغذائية في إطار عقود إنتاج عبر إرساء شراكة جديدة بين المنتجين والمُصدرين

تقوم على الثقة المتبادلة، وتضمن توازنا مقبولا بينهما، وتؤمن مصلحتهما من جهة ومصلحة الحريف من جهة أخرى، مع إعطاء دور أكبر للمجامع المهنية المشتركة في تنشيط عملية التصدير والبحث عن أسواق جديدة والتعريف بمنتجاتنا وبميزاتها وبإدراج موضوعَيْ الجودة والتصدير كمادتين أساسيتين ضمن برامج مختلف النظم التكوينية.

6.1 – تنمية وترشيد استغلال الموارد الطبيعية :

في إطار المحافظة على الموارد الطبيعية، شهدت فترة المخطط العاشر مواصلة تنفيذ برامج تعبئة الموارد المائية من خلال استكمال انجاز مختلف مكونات الخطة الوطنية الأولى لتعبئة الموارد المائية و الشروع في إنجاز خطة عشرية إضافية (2002-2011) قصد دعم المخزون المائي و ضمان الأمن المائي للأجيال القادمة، إضافة إلى تدعيم تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب والتوسع في المناطق المروية و مواصلة تجهيزها بمعدات الاقتصاد في مياه الري و استصلاح و تعصير المناطق السقوية المُتقادمة. كما تم التركيز على تكثيف المجهودات في مجال تنمية الموارد المائية البديلة كاستعمال المياه المعالجة و تحلية المياه المالحة وتغذية الموائد المائية. من ناحية أخرى تواصلت عمليات حماية الأراضي الفلاحية من الانجراف و التصحر و تنمية الغابات عبر تنفيذ مختلف البرامج.

وفي ميدان تعزيز حماية الثروات الطبيعية، صادقت بلادنا على المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية. كما تم تعديل الإجراءات في مجال استغلال و حماية الثروة الحيوانية و النباتية البرية من خلال إمكانية إسناد رخص و لزمات لتنمية الغابات و المراعي وتشجيع مجامع التنمية الغابية على إنجاز مشاريع لهذا الغرض و ترسيخ مفهوم جديد للصيد يقوم على تحقيق التوازن بين الحيوانات البرية و الكساء النباتي والأنشطة البشرية.

2. الإنجازات الكمية :

بعد تسجيل ظروف مناخية غير ملائمة خلال السنة الأولى للمخطط العاشر، حيث كانت كميات الأمطار ضعيفة بالمقارنة مع المعدلات العادية في مختلف مناطق البلاد، تحسنت الظروف المناخية خلال بقية المواسم وذلك على أغلب مناطق البلاد و خاصة منها مناطق الشمال. وقد مكنت مختلف الإجراءات المتخَذة لتثمين الظروف المناخية الملائمة التي عرفتها أغلب المواسم الفلاحية للمخطط العاشر من تحقيق نتائج طيبة حيث بلغت نسبة نمو القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري بالأسعار القارة لسنة 1990 مستوى 2.6% كمعدل سنوي مقابل تقديرات بـ 3.5% و مقابل إنجاز بـ 2.6%خلال المخطط التاسع.

1.2 – الإنتـــاج :

رسم المخطط العاشر للتنمية لقطاع الفلاحة والصيد البحري هدفا يتمثل فـي تحقيـق معـدل إنتـاج سـنوي بقيمـة 3035.2 م.د ومعـدل قيمـة مـضافة بـ 2497.2 م.د بالأسـعار القـارة لـسنة 1990، ممـا يمكـن مـن تحقيـق معـدل نمـو سنوي بـ 3.7% بالنسبة إلى الإنتاج و3.5 % بالنسبة للقيمة المضافة بالمقارنة مع نتائج سنة 2001، التي كانت نتائجها فوق المعدل العادي.

ونظرا للظروف المناخية الملائمة التي عرفتها سنوات 2003 و 2004 و2005، فقـد ارتفـع إنتـاج مختلـف القطاعـات، وخاصـة البعليـة منهـا إلـى مستويات هامة كما هو الشأن بالنسبة للحبوب وزيت الزيتون، خلافا لنتائج سنة 2002 التي كانت دون تقديرات المخطط. وعلى هذا الأساس، بلغ معدل القيمة الجملية للإنتاج والقيمة المضافة خلال كامل سنوات المخطط 2938 م.د و 2423 م.د علـى التـوالي، وهـو مـا يمثـل نـسبة إنجـاز بـ 97% لأهـداف المخطـط. و بهـذا يـسجل القطـاع الفلاحـي معـدل نـسبة نمـو بـ 2.6% بالنـسبة للإنتاج و القيمة المضافة.

و يبـرز الجـدول التـالي مقارنـة الإنجـازات بالتقـديرات خـلال فتـرة المخطط العاشر و نسب الإنجاز.

تطـور المعـدل السنـوي للإنتـاج خـلال المخطط العاشـر

(بحساب الألف طن)

المُنتجـــات	التقديـرات	الإنجـازات	نسبـة الإنجـاز %
الحبوب	1470	1895	129
زيتون الزيت	880	722	82
قوارص	258	235.6	91
تمور	114.6	118	103
بطاطا	344	335	97
طماطم	850	895	105
لحم الأبقار (حي)	112.7	95.1	84
لحم الضأن (حي)	117	104.7	89
لحم الدواجن (حي)	127.6	125.8	99
لحم الديك الرومي(حي)	34	35.3	104
بيض (مليون وحدة)	1529.4	1447	95
حليب	1057	918	87
منتجات الصيد البحري	113.6	104	92

2.2 – الميـزان التجـاري الغذائـي :

كان للنتائج المسجلة على مستوى الإنتاج أثرا هاما على تطور الميزان التجاري الغذائي حيث بلغت نسبة التغطية السنوية خلال المخطط العاشر مُعدّل 94% مقابل تقديرات بـ90 % أي بنسبة إنجاز بـ 104%.

و قد أمكن تحقيق هذه النتيجة الإيجابية رغم تجاوز الواردات الأهداف المرسومة (141%) بفضل تطور الصادرات و تحقيقها لنسبة إنجاز هامة لتقديرات المخطط بلغت 147%، حيث أنه بالإضافة إلى التطور السريع الذي شهدته الصادرات الغذائية التقليدية (مثل زيت االزيتون ومنتجات البحر والتمور) برزت أنشطة تصديرية جديدة على غرار الغلال والخضر و المستحضرات الغذائية.

ويعود تطور إجمالي الواردات الغذائية خاصة إلى تجاوز واردات الحبوب التوقعات المنتظرة، حيث بلغ معدل الكميات الموردة 24.9 مليون قنطار مقابل تقديرات بـ 22.4 مليون قنطار نتيجة لتسارع وتيرة التوريد خلال سنة 2002 والنصف الأول من سنة 2003 بالإضافة إلى ارتفاع معدل واردات الزيوت النباتية (284.7 ألف طن مقابل تقديرات بـ 174 ألف طن) والسكر (342 ألف طن مقابل تقديرات بـ 268 ألف طن)، وذلك إلى جانب ارتفاع الأسعار العالمية لمختلف هذه المُنتجات.

أما بالنسبة لإجمالي الصادرات الغذائية فقد تجاوزت الإنجازات الأهداف المرسومة للمخطط بشكل ملحوظ، وقد سجلت معدلات جل المنتجات نسب إنجاز فاقت تقديرات المخطط و شملت بالخصوص :

- زيت الزيتون الذي فاقت قيمة صادراته الأهداف المرسومة (نسبة إنجاز بـ 165%) رغم تواصل فترة الجفاف التي ميزت الموسم الفلاحي 2001-2002 والتي أثرت سلبا على الإنتاج الوطني وعلى التصدير. ويعود هذا الإنجاز إلى تحقيق مستويات مرتفعة من التصدير خلال سنة 2004 (211.2 ألف طن و708 م.د) و سنة 2006 (167.7 ألف طن و 829 م د) نتيجة لوفرة الإنتاج المحلي وتحسن مستوى أسعار التصدير،
- منتجات البحر التي سجلت قيمتها نسبة إنجاز تقدر بـ 134 % بفضل تطور حجم صادرات الأسماك الطازجة والحية علاوة على القشريات والرخويات وتحسن مستوى الأسعار، مع الإشارة إلى أن عائدات تصدير منتجات البحر تطورت بصفة تصاعدية وقد بلغ معدل إنجازها 17.7 ألف طن بقيمة 172 م د،

- صادرات التمور التي بلغت عائداتها نسبة إنجاز بـ 147 % بالمقارنة مع أهداف المخطط نتيجة تحسن مستوى الأسعار وتطور الكميات الموجهة نحو السوق الأوروبية،
- محضرات الحبوب حيث بلغت نسبة إنجاز عائداتها 151%.
- صادرات الخضر الطازجة والبقول التي سجلت عائداتها نسبة إنجاز بـ 139%.

كما قاربت عائدات صادرات محضرات الخضر و الغلال أهداف المخطط (95%)، غير أن قطاع القوارص لم يبلغ الأهداف المرسومة (82% بالنسبة للقيمة و48% بالنسبة للكمية المُصَدّرَة) وكذلك الشأن بالنسبة لفرينة الحبوب(52% بالنسبة للقيمة و35% بالنسبة للكمية المصدرة).

المعـدل السنـوي لصـادرات و واردات أهـم المنتجـات
خـلال المخطط العاشـر

الكمية : ألف طن
القيمة : مليون دينار

	معـدل تقديـرات المخطط		معـدل إنجـازات المخطط		نسبـة الإنجـاز (%)	
	الكميـة	القيمـة	الكميـة	القيمـة	الكميـة	القيمـة
*** الصادرات**		**701**		**1032**		**147**
- زيت الزيتون	115	265	110.1	437	96	165
- منتجات البحر	16	128	17.7	172	111	134
- التمور	32	75	41.4	109	129	145
- القوارص	39.8	17	19.2	14	48	82
محضرات الحبوب	30	40	62.1	59	207	148
- محضرات الخضر والغلال	32	37	27.6	39	86	105
- فرينة الحبوب	137.6	37	45.5	17	33	46
*** الواردات**		**779**		**1097**		**141**
- الحبوب	2236	412	2497.4	502	112	122
- الزيوت النباتية	174	96	284.7	217	164	226
- البطاطا	20.2	10	38.6	23	191	230
- السكر	268	79	342.3	123	128	156

3.2 – الإستثمـارات :

بلغت الاستثمارات الجملية المنجزة في قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال المخطط العاشر 4170 م.د مقابل تقديرات بـ 4850 م.د أي بنسبة إنجاز بـ86 %.

الاستثمـارات المنجـزة خـلال المخطط العاشـر
مقارنــة مع الأهـداف
(بالأسعار الجارية)

الوحدة : مليون دينار

الأنشطـــة	التقديـرات	الإنجـازات	نسبـة الإنجـاز
الري الفلاحي	1856.2	1698.2	% 91.5
تربية الماشية	651.7	515.2	% 79
الصيد البحري	181.6	267.4	% 147.2
الآلات الفلاحية	512.0	367.7	% 71.8
الأشجار المثمرة	584.4	364.5	% 62.4
الدراسات والبحوث والإرشاد	66.0	78.5	% 118.9
الغابات	339.8	264.2	% 77.8
المحافظة على المياه و التربة	263.2	272.9	% 103.7
برنامج التنمية الريفية المندمجة	-	50	-
مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة	215.4	167	% 77.5
مختلفات	179.7	124.4	% 69.2
المجمـــوع	**4850**	**4170**	**% 86**

ولـئن شـهدت فتـرة المخطـط العاشـر صـعوبات علـى مـستوى الاسـتثمار متأتية بالخصوص من الجفاف الذي شهدته السنوات الأخيرة للمخطط التاسع وبداية المخطط العاشر وهو ما أثر على القدرة التمويلية للفلاحين، فإن نسق الاستثمار في القطاع بدأ يسجل انتعاشة منذ سنة 2004 بفضل النتائج المتميّزة على مستوى الإنتاج وتأثيرها الإيجابي على دخل الفلاحين.

توزيـع الإستثمـارات حسب المتدخليـن
خـلال المخطط العاشـر

الوحدة : مليون دينار

المتدخلـــون	تقديـــرات المخطط	إنجـــازات المخطط	نسبة الإنجاز
القطاع العمومي	2200	1976	% 89.8
القطاع الخاص	2650	2194	% 82.8
المجمـــوع	**4850**	**4170**	**% 86**

ويُبرز توزيع الاستثمارات حسب المتدخلين أن نسبة الإنجاز كانت قريبـة من التقديرات المبرمجة بالنسبة للقطاع العمومي حيث بلغت 89.8 %، نظرا لتقدم إنجـاز العديد من المشاريع خاصة في ميدان تربية الماشية الذي سجل نسبة إنجاز بـ118 % والصيد البحري(148 %) و المحافظة على المياه و التربة (104 %)، كما تُعَدُّ نسبة إنجاز المياه والري الفلاحي طيبـة (84 %)، في حين انحصرت نسبة إنجـاز قطـاع الغابات في حدود 75 %.

أما الاستثمارات الخاصة خلال المخطط العاشر فقد كانت نسبة إنجازها في حدود 82.8 %، وقد تجاوزت الإنجـازات في ميدان الري الفلاحي و الصيد البحري الأهــداف المرسومــة حيث بلغـت نسب الإنجــاز علــى التوالي 105 % و 147 %، كما أنها كانت في مستوى الأهداف بالنسبة إلى أشغــال تنميــة الغابــات

و المحافظة على المياه و التربة، بينما بقيت نسب الإنجاز ضعيفة لكل من قطاعات تربية الماشية و الآلات الفلاحية والأشجار المثمرة حيث إنحصرت في حدود 72 % و71 % و65 % على التوالي، وذلك بسبب تأثيرات الجفاف خلال نهاية المخطط التاسع وبداية المخطط العاشر.

و قد بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإستثمارات الجملية المنجزة خلال المخطط العاشر 52.6 % مقابل 55 % مبرمجة.

ويبرز جدول هيكلة تمويل الاستثمارات الخاصة أن مساهمة ميزانية الدولة في هذه الاستثمارات قد تجاوزت الأهداف المرسومة، كما بلغت نسبة انجاز التمويل الذاتي 86 % من التقديرات، بينما لم تتعدى نسبة إنجاز القروض البنكية 66 % من التقديرات.

هيكلة تمويل الإستثمارات الخاصة
خلال المخطط العاشر

الوحدة : مليون دينار

مصادر التمويل	تقديرات المخطط	إنجازات المخطط	نسبة الإنجاز
ميزانية الدولة	400	417	% 104
قروض بنكية	795	523	% 66
تمويل ذاتي	1455	1254	% 86
المجموع	**2650**	**2194**	**% 82.8**

4.2 – الموارد الطبيعية

1.4.2 المياه

تواصل خلال المخطط العاشر إنجاز مختلف مكوّنات الخطة الوطنية الأولى و الانطلاق في إنجاز الخطة الإضافية لتعبئة الموارد المائية و إحكام التصرف فيها. و تمثلت أهم الإنجازات في ما يلي :

*** السدود الكبرى:**

تم خلال فترة المخطط العاشر الانتهاء من أشغال 6 سدود و هي الرميل و البرك و الحما و العبيد و الزرقة و سفيسيفة، و قد مكنت هذه المنشآت من توفير كميات تقدر بـ 56 م.م3 في السنة. كما انطلق خلال نفس الفترة إنجاز سدود الكبير و المولى و الحركة و الزياتين و القمقوم و التين و الدويميس و المالح و مليلة، و هي السدود المتبقية من الخطة الأولى إضافة إلى سُدَّيْ سراط بالكاف و الكبير بقفصة من الخطة الإضافية.

و في ما يخص منشآت تحويل المياه فقد شهدت فترة المخطط العاشر انطلاق أشغال تثليث قناة سجنان-جومين-مجردة و منشآت تحويل مياه سدود الزرقة و الكبير و المولى إلى حوض سيدي البراق إضافة إلى أشغال ربط سدود الزياتين و القمقوم و الحركة بسد سجنان.

*** السـدود الجبليـة :**

تم خلال فترة المخطط العاشر الإنتهاء من إنجاز 63 سدا بطاقة استيعاب تقدر بـ62 مليون متر مكعب ولا يزال سدا أخيرا في طور الإنجاز، و بذلك يكون قد تم إستكمال جميع السدود المبرمجة خلال الخطة الأولى.

*** الحفريـات العميقـة :**

تم خلال المخطط العاشر إنجاز 281 حفرية استكشافية و 462 حفرية مراقبة و 540 حفرية للاستغلال العمومي، أي بنسب إنجاز بـ 140% و 185% و 174% من برنامج المخطط العاشر على التوالي.

*** التغذيـة الاصطناعيـة :**

في إطار الاستغلال المندمج للموارد المائية و لتثمين استغلال المياه السطحية خلال فترات وفرة الأمطار، تم شحن ما يقارب 198 م م^3 من مياه السيلان بالخزانات الجوفية. وقد مكنت عملية التغذية الإصطناعية من تحسين وضعية المناسيب المائية بالعديد من الطبقات التي شملتها عملية التغذية كما تحسنت بصفة ملحوظة نوعية المياه ببعض المواقع.

*** التعبئـة :**

تقدر الموارد المائية المتوفرة بحوالي 4840 م م3 سنويا منها 2700 م م3 مياه سطحية و 2140 م م3 مياه جوفية.

وقد تم إلى موفى المخطط العاشر تعبئة 1900 م م3 من المياه الجوفية و 1900 م م3 من المياه السطحية، لتبلغ جملة التعبئة 3800 م م3 أي بنسبة 83% من جملة الموارد المائية القابلة للتعبئة والمقدرة بـ 4600 م م3 سنويا.

*** المـاء الصالـح للشـراب** :

ساهمت الموارد المائية المعبئة في ضمان تزويد مختلف القطاعات بالمياه في ظروف عادية. و تواصل خلال المخطط العاشر إيلاء قطاع الماء الصالح للشراب أهمية بالغة و خاصة بالمناطق الريفية، حيث مكنت الجهود المبذولة من رفع نسبة التزويد بالماء الصالح للشراب بالريف لتبلغ 91% في أواخر المخطط العاشر بعد أن كانت لا تتعدى 81% عند انطلاق المخطط. و تجدر الإشارة أنه تم تجاوز النسبة

المبرمجة عند نهاية المخطط العاشر بنقطة واحدة. أما بالمناطق الحضرية فقد تركزت الجهود خاصة على تحسين نوعية المياه .

*** إحـداث و إستغـلال المناطـق السقويـة** :

مكنت الموارد المائية المعبئة ضمن الخطة من التوسع في المناطق السقوية، حيث تم خلال المخطط العاشر إنجاز جملة من المشاريع مكنت من إحداث حوالي 25 ألف هكتار من المناطق المروية جلها حول السدود الكبرى. كما تم إنجاز 5 آلاف هك حول الآبار العميقة و 1700 هك حول السدود الجبلية و 2800 هك بالمياه المعالجة. و على هذا الأساس، بلغت المساحات المروية في أواخر المخطط العاشر 400 ألف هكتار، أي بنسبة 8% من الأراضي الصالحة للزراعة.

كما تواصل خلال المخطط العاشر التوسع في المناطق السقوية المجهزة بالمعدات المقتصدة لمياه الري بنسق حثيث، حيث تم خلال هذه الفترة تجهيز 67 ألف هك إضافية لتبلغ بذلك المساحة الجملية المجهزة 310 ألف هكتار أي ما يمثل نسبة 78% من المساحات الجملية المروية.

و من ناحية أخرى، شهدت فترة المخطط العاشر الإنتهاء من إنجاز المرحلة الأولى من مشروع الاقتصاد في مياه الري بالوسط على مساحة 8 آلاف هك و كذلك المرحلة الأولى من مشروع تحسين التصرف بواحات الجنوب على مساحة 14 ألف هك.

*** تسعيـرة ميـاه الـري** :

انطلقت خلال فترة المخطط العاشر الدراسات الجهوية الخاصة بتعريفة مياه الري التي ستشمل عدة ولايات وهي أريانة و بنزرت و منوبة و بنعروس و القيروان و باجة و جندوبة و سليانة، وهي الولايات التي لا تزال التجهيزات المائية فيها تحت التصرف المباشر للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية، و ستمكن هذه الدراسات من رسم السياسات الجهوية للتعريفة.

كما تواصلت خلال المخطط العاشر عملية تخلي المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية عن التصرف المباشر في المشاريع المائية لفائدة المجامع ذات المصلحة المشتركة التي أصبح عددها يفوق 2850 مجمعا منها 1600 مجمعا تشرف على منشآت الماء الصالح للشرب و 1250 مجمعا بالمناطق السقوية. و تتصرف المجامع في 200 ألف هكتار من جملة 227 ألف هكتار من المساحات المروية العمومية المستغلة جماعيا.

2.4.2 المحافظـة على الميـاه والتربـة:

تواصل خلال المخطط العاشر إنجاز الخطة الوطنية للمحافظة على المياه والتربة. وقد تمثلت الإنجازات في ما يلي :

- تهيئة مصبات المياه على مساحة قدرت بـ299 ألف هكتار أي بنسبة إنجاز بـ120% مع الإعتماد على المقاولات الخاصة بالنسبة لجزء كبير منها،
- تعهد و صيانة 106 ألف هكتار من الأشغال المنجزة مقابل تقديرات بـ250 ألف هكتار أي بنسبة إنجاز بـ42% و هي نسبة تعد ضعيفة بسبب قلة إقبال الخواص على إنجاز هذه الأشغال،
- تهيئة 1072 هكتار من أراضي الحبوب بالاعتماد على التقنيات اللينة مقابل تقديرات بـ 20 ألف هكتار أي بنسبة إنجاز بـ5%،
- إحداث 80 بحيرة جبلية من جملة 200 مبرمجة أي بنسبة إنجاز بـ40%،
- إنجاز 1308 منشأة لتغذية المائدة و نشر مياه السيلان مقابل تقديرات بـ 1265 وحدة أي بنسبة إنجاز بـ103%.

2.4.3 التشجيـر الغابـي و الغراسـات الرعوية و تهيئة المراعي:

تواصل خلال فترة المخطط العاشر إنجاز الخطة الوطنية الرامية إلى النهوض بالقطاع الغابي عبر المحافظة على الغابات الطبيعية و تنمية التشجير بملك الدولة الغابي و لدى الخواص و تنمية المراعي إضافة إلى حماية الأراضي المهددة بالإنجراف و زحف الرمال والتصحر. و تمثلت الإنجازات في ما يلي :

- تشجير حوالي 32 ألف هكتار من الغراسات الغابية مقابل تقديرات بـ45 ألف هكتار، أي بنسبة إنجاز بـ71%. و تشمل هذه الإنجازات 22 ألف هكتار بملك الدولة الغابي و 10 آلاف هكتار بملك الخواص،
- إنجاز غراسات رعوية على مساحة 48.5 ألف هكتار مقابل تقديرات بـ57.4 ألف هكتار أي بنسبة إنجاز بـ85% . و تشمل هذه الإنجازات 11.8 ألف هكتار بملك الدولة و 31.6 ألف هكتار عند الخواص و 5.1 ألف هكتار بالأراضي الاشتراكية. و تعتبر نسبة إنجاز هذا البرنامج مرضية خاصة لدى الخواص،
- إنجاز غراسات الهندي الأملس على مساحة 46.5 ألف هكتار مقابل تقديرات بـ40 ألف هكتار أي بنسبة إنجاز بـ116%. و تشمل هذه الإنجازات 2.5 هكتار بملك الدولة و 39 ألف هكتار عند الخواص و 5 آلاف هكتار بالأراضي الاشتراكية،
- تهيئة المراعي على مساحة 98.6 ألف هكتار مقابل توقعات بـ95.7 ألف هكتار أي بنسبة إنجاز بـ103%. و تشمل هذه الإنجازات تهيئة 51 ألف

هكتار من المراعي الاشتراكية و 47.6 ألف هكتار من المراعي التابعة للخواص. و تعتبر نسبة الإنجاز الجملية لهذا البرنامج هامة، و يرجع ذلك بالأساس إلى الامتيازات التعويضية التي وضعتها الدولة لفائدة مالكي الأراضي الاشتراكية،

- مقاومة زحف الرمال بإحداث 2333 كلم و تعلية 4746 كلم من الطوابي أي بنسب إنجاز بـ117% و 119% من التوقعات على التوالي .

III الإستنتاجـــات :

تبرز نتائج المخطط العاشر أن القطاع الفلاحي لا يزال يؤمن دورا هاما في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالبلاد حيث ساهم بنسبة 12.6 % في الناتج المحلي الإجمالي و بنسبة 9.6 % في مجهود التصدير واستقطب 10.1 % من جملة الاستثمارات، كما مكن من توفير 16 % من فرص التشغيل.

و قد توفق القطاع الفلاحي إلى تحقيق نتائج هامة قاربت الأهداف المرسومة للمخطط العاشر و ذلك بفضل العناية الخاصة التي لقيها سواء عن طريق مواصلة الإصلاحات أو تنفيذ عديد الإجراءات الظرفية بهدف تثمين الظروف المناخية الملائمة التي شهدتها أغلب المواسم من ناحية، و حماية الإنتاج في الظروف الصعبة التي سُجلت خلال الموسم الفلاحي الأول للمخطط من ناحية أخرى.

كما مكّن تجاوب مختلف المتدخلين في القطاع، وخاصة منهم الفلاحين، مع هذه الإجراءات من تحقيق نسبة نمو سنوية هامة للقيمة المضافة للقطاع بلغت 2.6 % مقابل تقديرات بـ 3.5 % و 2.6% تم انجازها خلال المخطط التاسع، وهو ما كان له الأثر الإيجابي على الميزان التجاري الغذائي، حيث تقدر نسبة تغطية الواردات بالصادرات خلال كامل فترة المخطط العاشر بـ 94 % مقابل 90 % مبرمجة و 81 % منجزة خلال المخطط التاسع.

و سجلت مختلف قطاعات الإنتاج نتائج طيبة بالمقارنة مع توقعات المخطط حيث بلغ معدل إنتاج الحبوب 19 مليون قنطار مقابل توقعات بـ 14.7 مليون قنطار و إنتاج زيت الزيتون 144 ألف طن مقابل توقعات بـ160 ألف طن، كما قاربت وفي بعض الأحيان تجاوزت نسب إنجاز أغلب منتجات الغلال والخضر و المنتجات الحيوانية و منتجات الصيد البحري الأهداف المرسومة. أما بالنسبة لقطاع الأبقار، وبعد الصعوبات التي شهدها بسبب تتالي سنوات الجفاف واضطراب منظومة الألبان إثر تسجيل فائض هيكلي في الإنتاج، فقد بدأ يستعيد توازنه بعد أن حظي بوضع خطة للغرض و الانطلاق في تنفيذها.

وقد مكنت مستويات الإنتاج المُسَجَّلة من توفير مختلف المنتجات الغذائية وتزويد السوق في ظروف طيبة إجمالا، و تواصل تنفيذ سياسة تعديل السوق عبر

تكوين المخزونات التعديلية خلال فترات ذروة الإنتاج و استعمالها لتغطية حاجيات الاستهلاك الإضافية في بعض الفترات الأخرى.

و بالرغم من النتائج الإيجابية المسجلة التي تبرهن على قدرة القطاع على الاستجابة لمقتضيات سياسة التنمية، فإن التحديات التي سيواجهها القطاع سواء على الصعيد الدولي، في إطار التوجه الرامي إلى تحرير تجارة المنتوجات الفلاحية، أو الصعيد الداخلي لمسايرة متطلبات تطور نمط إستهلاك المستهلك التونسي، تقتضي مواصلة الجهود على مختلف المستويات نذكر من أهمّها:

- في مجال الموارد الطبيعية، وبالإضافة إلى مواصلة مجهود تعبئة الموارد المائية و ترشيد استغلالها، فإن الفترة المقبلة تتطلب إيلاء أنشطة صيانة المنشآت المائية اهتماما خاصا و تدعيم أشغال المحافظة على المياه و التربة و تنمية الغابات و المراعي التي لا تزال إنجازاتها دون المأمول خاصة أن المساحة المهددة بالانجراف تقدر بحوالي 3 ملايين هكتار منها مليون هكتار تستوجب التدخل السريع،

- في ميدان الإنتاج الفلاحي، فإن العمل على الرفع من المردودية وتحسين جودة المنتجات والضغط على تكلفة الإنتاج من خلال مزيد التكثيف وإحكام استعمال مدخلات الإنتاج، يعتبر من الأولويات التي من شأنها الرفع من القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية ومن قدرتها على إقتحام الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى مواصلة الجهود لتنويع الإنتاج بما يتماشى مع خصوصيات مختلف مناطق البلاد باعتماد نتائج الخارطة الفلاحية. و يستوجب ذلك مزيد تحسين المحيط العام للنشاط الفلاحي وملاءمة منظومة البحث و الإرشاد مع متطلبات القطاع خلال المرحلة المقبلة ودعم المشاريع المجددة،

- بالنسبة لمرحلة ما بعد الإنتاج، فإن المجال لا يزال شاسعا لمزيد تثمين المنتوج الفلاحي عبر تحسين نوعيته و العناية بعلامات الجودة ومتابعة الاسترسال والاستجابة لمتطلبات الأسواق الخارجية بخصوص تطبيق نظام مواصفات الجودة والسلامة للمنتوج الفلاحي، إلى جانب تنظيم وتأهيل مراحل التحويل و الخزن و التسويق و التوزيع، وهو ما يتطلب مزيد التنسيق بين مختلف المتدخلين في مختلف المنظومات الفلاحية ووضع الآليات المناسبة في الغرض،

- في مجال هيكلة المستغلات الفلاحية، و بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ خطة إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية و متابعة عملية استغلال وتثمين هذه الأراضي، يتعين تنفيذ الإصلاحات المتعلقة أساسا بتصفية الأراضي الإشتراكية وتوضيح الملكية وإثباتها، وتسجيل ما تبقى من الأراضي الفلاحية غير المسجلة وتطوير نظام شهائد الحوز وإدراج

عمليات التنظيم العقاري للأراضي آليا في مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة،

- وبخصوص المستغلين الفلاحيين، بينت نتائج الاستقصاء حول هيكلة المستغلات الفلاحية أن نسبة المستغلين الذين يفوق عمرهم 60 سنة تطورت من 21% خلال سنة 1962 إلى 37% سنة 1995 و43 % خلال سنة 2005، وهو ما يدعو إلى ضرورة تعميق التفكير في سبل تشبيب القطاع و وضع الآليات اللآزمة لذلك، إلى جانب دعم القرض العقاري الفلاحي لجعله يساهم بأكثر فعالية في هذا المجال،

- بخصوص تمويل القطاع، لا يزال الاستثمار الخاص يعتمد بصفة هامة على التمويل الذاتي (بنسبة 56 %) و قد ساهمت ميزانية الدولة عن طريق الامتيازات المالية والمنح بحوالي 19%، في حين لم يمثل القرض البنكي سوى 25 %، وهي نسبة محدودة، وكذلك الشأن بالنسبة لتمويل المواسم الفلاحية حيث يبقى عدد المستغلين المنتفعين بقروض موسمية محدودا للغاية. ويدعو هذا الوضع إلى تعميق التفكير لرفع العراقيل و إيجاد الصيغ الكفيلة بدعم دور القرض في تنمية القطاع و ملاءمته مع مختلف أصناف المستغلات، كما يستوجب النظر في مراجعة امتيازات الدولة الممنوحة لتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي لجعلها تواكب التحولات التي يشهدها القطاع وتوظيفها التوظيف الأمثل لمساعدة الفلاحين على رفع هذه التحديات،

- في مجال تنظيم المهنة، فإن تطور عدد المستغلين الفلاحيين وتراجع معدل مساحة المستغلة طبقا لما أظهره الاستقصاء حول المستغلات الفلاحية لسنة 2005 يحتم مزيد العمل لتنظيم الفلاحين في إطار هياكل مهنية قاعدية و مزيد تحسين محيط عملها الداخلي ودعم دور مجامع التنمية و المجامع المهنية المشتركة في إطار إعادة توزيع الأدوار،

- أخيرا، يبقى القطاع الفلاحي مرتبط إلى حد كبير بالعوامل الطبيعية، من ذلك أن 92% من الأراضي الفلاحية توجد تحت النظام المطري، وبالتالي تبقى نتائج القطاع تتسم بالهشاشة، مما يستوجب التفكير في كيفية التعامل مع هذه العوامل الطبيعية غير المستقرة حتى لا تنعكس نتائجها سلبا على القطاع.

البـــاب الثانـــي

سياســـة التنميـــة الفلاحيـــة
خـــلال المخطط الحـــادي عشـــر 2007-2011

توفّق القطاع الفلاحي خلال العشرية الأخيرة إلى بلوغ نتائج هامة برهنت على قدرته على مجابهة التحديات. وتتطلب المرحلة القادمة بذل المزيد من الجهود من أجل استغلال أفضل للإمكانيات الحقيقية للقطاع بما يساهم في تحقيق توازن أكبر في الإنتاج ويحسّن من أداء القطاع على مختلف المستويات، خاصة في ظل ظهور تحديات جديدة وليدة التحولات الداخلية والخارجية للمحيط العام للقطاع والتي يتعين أخذها بعين الاعتبار.

فعلى الصعيد الدُّوَلي، يمثل تحرير تجارة المنتجات الفلاحية سواء على الصعيد الثنائي مع الاتحاد الأوروبي أو على المستوى المتعدد الأطراف ونتائج المفاوضات في نطاق المنظمة العالمية للتجارة أهم تحدّ خلال العشرية المقبلة، لما لذلك من أثر على تنامي المنافسة في الأسواق. فالقطاع الفلاحي مدعو إلى التأقلم مع هذا التحرر بتعميق الإصلاحات وهيكلة الإنتاج الفلاحي حسب الميزات التفاضلية.

أما على الصعيد الوطني، فتمثل الضغوطات المرتقبة على الموارد الطبيعية وخاصة منها الموارد المائية أهم تحدّ أمام القطاع الفلاحي خاصة وأن القطاع مدعو للمساهمة أكثر في تعزيز الأمن الغذائي ومجابهة التحولات النوعية التي يشهدها الطلب على الغذاء بمزيد تنويع الإنتاج وملاءمته مع المتطلبات.

من ناحية أخرى، فإن تطور عدد المستغلات الفلاحية الذي بلغ حسب آخر إستقصاء (2004-2005) حول المستغلات الفلاحية 516 ألف مستغلة مقابل 471 ألف مستغلة سنة 1994 يدل على تشبث المجتمع التونسي بالأرض وبالاستغلال الفلاحي، لكنه يطرح مسألة تقلص معدل مساحة المستغلات الفلاحية و تشتتها، وما ينجرّ عن ذلك من تأثير على الجدوى الاقتصادية خاصة وأن 87% من المستغلات تمسح أقل من 20 هك.

كما أن نسق تطور الإنتاج وقدرته الذاتية على مزيد استغلال الطاقات الكامنة وتوظيف المعرفة والتقنيات ذات الإنتاجية العالية يستوجب تنويع منافذ الإنتاج الفلاحي من تسويق وخزن وتحويل وتصدير، إضافة إلى ما يتطلبه التسويق من ضمانات، خاصة ما يتعلق منها بالجودة والسلامة واحترام المواصفات.

من هذا المنطلق، فإن التحديات المستقبلية تتطلب بذل جهود إضافية من أجل التدرج نحو قدرة تنافسية أعلى ومردودية أفضل واستدامة أرفع للنشاط الفلاحي بهدف تعزيز الأمن الغذائي ودفع التصدير، و بالتالي تطوير دخل الفلاحين. و على هذا الأساس، فإن توجهات العشرية القادمة والمخطط الحادي عشر سترتكز على محورين أساسيين. المحور الأول يتعلق بجعل القطاع الفلاحي قطاعا يستجيب لمتطلبات الجدوى الاقتصادية من خلال النهوض بالمستغلات الفلاحية وبأدائها، وبتطوير القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية خاصة في ظلّ انفتاح الأسواق وعولمتها وضرورة النهوض بالصادرات الفلاحية. أما المحور الثاني فيتعلق بثوابت السياسة الفلاحية لبلادنا والمتمثلة في العمل على استدامة النشاط الفلاحي من خلال تعبئة وضمان حسن استغلال الموارد الطبيعية وتعزيز الأمن الغذائي.

بالاستناد إلى ما سبق، ستعتمد سياسة التنمية الفلاحية خلال العشرية 2007-2016 والمخطط الحادي عشر على المحاور الأربعة التالية :

- الرفع من القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي،
- اعتماد التصدير كمحرك للتنمية الفلاحية،
- النهوض بالموارد الطبيعية كركيزة للتنمية الفلاحية المستديمة،
- تعزيز الأمن الغذائي كدعامة للسيادة الوطنية.

1- الرفع من القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي

يتميز المحيط العام للقطاع الفلاحي بمزيد تحرير أسواق المنتجات الفلاحية سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف وهو ما يترتب عنه اشتداد المنافسة في الأسواق الخارجية وحتى على مستوى السوق الداخلية، كما أن محدودية الموارد الطبيعية وتحولات المجتمع التونسي تستدعي أكثر من أي وقت مضى التوظيف الأمثل لمختلف الموارد وذلك في إطار نظرة تستند إلى مبدإ التنمية المستديمة.

وعلى هذا الأساس فإن الرفع من القدرة التنافسية سيكون من بين أولويات السياسة الفلاحية خلال العشرية المقبلة وذلك من خلال تحسين مردودية مختلف عوامل الإنتاج وجعل النشاط الفلاحي يستجيب لقواعد الجدوى الاقتصادية وبالتالي المساهمة الفعالة في المجهود الوطني للتنمية. ويتطلب ذلك اعتماد توجهات تُمَكّنُ من معالجة الإشكاليات الهيكلية التي تواجه تنمية القطاع الفلاحي وخاصة منها المسائل العقارية وتمويل القطاع والضغوطات على مستوى الموارد الطبيعية. كما تقتضي المرحلة القادمة ضرورة الاستعداد الجيد لتحرير تجارة المنتجات الفلاحية في نطاق المبادلات العالمية والعمل على ضمان توازن المنظومات الفلاحية.

1.1 – استحثاث نسق نموّ القطاع

بالنظر إلى تحديات المرحلة المقبلة، فإن القطاع الفلاحي مطالب بدعم دوره في المجهود الوطني للتنمية، وذلك باستحثاث نسق نموه عبر تنفيذ البرامج والخطط الرامية للنهوض بالقطاع وتكثيف الإنتاج الفلاحي وإكسابه المزيد من القيمة المضافة وتحسين نسبة اندماج قطاعات اقتصادية أخرى على غرار الصناعات الغذائية والخدمات، إلى جانب مزيد تركيز القطاع على الخدمات ذات المحتوى المعرفي المتطور وعلى المدخلات الجديدة والمستحدثة من طرف البحوث وقطاعات إنتاج أخرى.

وعلى هذا الأساس، فإن التوجهات خلال العشرية القادمة تتمثل بالخصوص في دعم الأنشطة الأكثر نجاعة وتثمينا للموارد المستخدمة وذات المردودية المرتفعة، وتنشيط الحياة الاقتصادية خاصة في المناطق الريفية، إلى جانب النهوض بظروف العمل الفلاحي وتدعيم تشغيل حاملي الشهادات وذوي الكفاءات المهنية وبالتالي تحسين أداء اليد العاملة الناشطة في القطاع الفلاحي وتحسين الدخل. ومن هذا المنطلق، فإن بلوغ الأهداف المرسومة يتطلب الرفع في نسق نمو القطاع ليبلغ مستوى 3.5% كمعدل سنوي لفترة المخطط الحادي عشر مقابل 2.6% كمعدّل سنوي لفترة المخطط العاشر.

2.1 – هيكلة عصرية للقطاع الفلاحي

1.2.1 – المسائل العقارية والأراضي الدولية

تمثل المسائل العقارية عنصرا هاما من عناصر التنمية الفلاحية حيث أن تصحيح وتوضيح الوضع العقاري للأراضي الفلاحية يكسبها قيمة إضافية ويجعلها تلعب دورا اقتصاديا هاما إلى جانب دورها في تكثيف الإنتاج والنهوض به خاصة بالمناطق السقوية المدعوة للمساهمة في الإنتاج الفلاحي بنسبة 50% في حدود سنة 2009.

وبالرغم من الإصلاحات والإجراءات المعتمدة لمعالجة الأوضاع العقارية وحماية الرصيد العقاري الفلاحي من التشتت والتجزئة والإهمال، فقد برزت عدة ظواهر جديدة كالمضاربة والسعي لتغيير صبغة الأرض والاكتفاء باستغلال الأرض عند الحاجة فقط. وفي هذا المجال ، تتمثل التوجهات المستقبلية في مواصلة تطوير الأوضاع العقارية الفلاحية وضمان حسن توظيفها وحماية الرصيد العقاري الفلاحي من التشتت والتجزئة المفرطة والإهمال وحمايتها من الإكتساح العمراني غير المُنَظم.

وعلى هذا الأساس، سيتم خلال العشرية المقبلة العمل على تدقيق المساحات الحقيقية للأراضي الفلاحية وتحيين خرائط حماية الأراضي الفلاحية والعمل على الحد من ظاهرة استعمال الأراضي الفلاحية لأغراض غير فلاحية والتوجه نحو إستحداث أداء على تغيير صبغة هذه الأراضي. كما سيتدعم العمل على معالجة ظاهرة تشتت الملكية والتجزئة المفرطة بدعم برامج الوكالة العقارية الفلاحية في المناطق السقوية الخاصة والمناطق البعلية ذات الطاقات الإنتاجية العالية بتعميم عمليات التدخل العقاري في هذه المناطق إلى جانب مواصلة إدراج عمليات التنظيم العقاري والإصلاح الزراعي آليا في مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة.

وأمام تشعب إجراءات إثبات الملكية وإصدار الرسوم العقارية، وبعد إيجاد صيغة بديلة لإثبات ملكية الأرض الفلاحية وذلك بإعطاء قيمة قانونية لشهائد الحوز، يتعين العمل على مزيد تيسير الإجراءات وتقريب الخدمات من الفلاحين. ويُمَثل بعث شباك موحد للشؤون العقارية في كل ولاية آلية ناجعة لتقريب الخدمات من المنتجين والباعثين.

وبخصوص ظاهرة الشيوع، فينتظر معالجتها من خلال التشجيع على إحداث شركات الاستغلال الفلاحي المشترك وذلك في إطار دعم الشيوع الإيجابي الذي يحافظ على الوحدة العقارية للمستغلات الفلاحية ويدعم إنتاجيتها.

وفيما يتعلق بالأراضي الدولية الفلاحية وفي إطار مزيد إحكام التصرف فيها وتحسين أدائها، ستعتمد هيكلة هذه الأراضي على آليات من شأنها تأمين ديمومة ونجاعة الاستغلال بالأراضي التي سبق أن تمت هيكلتها مع ضبط صيغ متعددة لاستغلال الأراضي الدولية باعتماد الشراكة بين ديوان الأراضي الدولية وشركاء مستثمرين من الداخل والخارج. ويستدعي الاستغلال الأمثل للأراضي الدولية، مهيكلة كانت أم لا، مزيدا من المتابعة والتقييم بوضع نظام لتقييم مستوى الاستغلال بهذه الأراضي وبلوغ المستوى الأمثل للاستغلال من خلال مؤشرات يقع ضبطها للغرض.

2.2.1 – الاستثمار والقرض

تعد مجلة تشجيع الاستثمارات من أهم الآليات للنهوض بالاستثمار الفلاحي الخاص. وبعد ملاءمة التشجيعات مع خصوصيات وحاجيات الأنشطة الفلاحية، يتطلب تحقيق النقلة النوعية المنشودة في القطاع الفلاحي الإسراع في وضع الحوافز للتشجيع على الإقدام على تأهيل المستغلة الفلاحية بالاستثمار اللامادي الهادف إلى تحسين أداء المستغلة على مختلف المستويات، وخاصة منها على مستوى النوعية والجودة والتنافسية واحترام المواصفات.

وفي إطار النهوض بالاستثمار وتمويل الأنشطة الفلاحية بجميع أنواعها ستتعزز المجهودات الهادفة إلى مزيد ملاءمة التشجيعات مع أهداف التنمية الفلاحية، والتشجيع على الاستثمار في القطاعات الواعدة وفي الخدمات المرتبطة بالقطاع الفلاحي بما يعزز إمكانيات القطاع الفلاحي ويجعله يلعب دورا أكبر على الصعيد الاقتصادي باستقطاب باعثين جدد وخاصة حاملي الشهادات. و يمكن العمل على بلورة الفرص الحقيقية للاستثمار في القطاعات الواعدة من خلال إنجاز عمليات نموذجية على مستوى الأراضي الدولية ومؤسسات الدعم والإحاطة، إلى جانب دعم الموارد المالية للقرض العقاري الفلاحي حتى يتمكن الفلاحون الشبان وأصحاب الشهائد الفلاحية من إنجاز مشاريع خاصة.

وينتظر أن تتعزز مساهمة القطاع الخاص في الإستثمارات الفلاحية لتبلغ 58 % خلال المخطط الحادي عشر مقابل 52.6 % خلال المخطط العاشر.

ولمزيد دعم الإطار العام للاستثمار الفلاحي الخاص و باعتبار أن آليات دعم الاستثمار إقتصرت إلى حد الآن على منَح وحوافز جبائية، تتجه النية إلى وضع آلية جديدة للدعم والإحاطة بالمستغلة الفلاحية لتأمين نجاحها وذلك من خلال متابعة دقيقة لنتائج استغلالها من طرف "مراكز تصرف"، وهو ما من شأنه أن يساهم في تحسين نتائج الاستغلال بتصحيح الخيارات على مستوى المستغلة وتمكينها من الدعم اللازم لحسن سير نشاطها في حالة وجود صعوبات موضوعية بتوفير الدعم اللازم، بالإضافة إلى ما ستوفره الخارطة الفلاحية من معلومات دقيقة لتوجيه الإستثمار نحو الأنشطة الأكثر تلاؤما مع المعطيات الطبيعية والإقتصادية لكل مستغلة فلاحية.

3.2.1- تمويل النشاط الفلاحي

بحُكم محدودية مساهمة القطاع البنكي في تمويل الاستثمارات الفلاحية سيتم العمل على مزيد تفعيل دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع الفلاحية لتعزيز الاستثمار من خلال مواصلة حث المؤسسات المصرفية على المساهمة في تمويل الاستثمارات. ومن شأن التوجه الرامي إلى دعم مردودية الأنشطة الفلاحية من خلال ملاءمة التشجيعات مع خصوصيات الأنشطة ونتائج الخارطة الفلاحية أن يشجع المؤسسات المالية على تدعيم مساهمتها في تمويل الأنشطة الفلاحية، كما سيتم العمل على مساعدة البنوك على تكوين فرق متخصصة في مجال دراسة المشاريع الفلاحية، إلى جانب مزيد تفعيل مصادر التمويل الأخرى مثل جمعيات القروض الصغيرة والمزودين وشركات الإيجار المالي.

ويستدعي النهوض بتمويل القطاع الفلاحي العمل على الضغط على تكاليف القروض البنكية والتخفيض فيها لتقريبها من مستويات تكلفة المال المعمول بها في الدول المنافسة. كما يتطلب النهوض بالتمويل البنكي مزيدا من الإحاطة بالفلاحين المتعاملين مع مؤسسات القرض و لذلك سيتم العمل على حث الفلاحين على الانخراط في هياكل وجمعيات مهنية تكون بمثابة حلقة الوصل بين البنوك و المستثمرين الفلاحيين من جهة، وإطار ملائم لضمان القروض البنكية بما توفره من تكافل بين المنخرطين من جهة أخرى.

وبخصوص المديونية، وفي إطار المجهودات المتواصلة لمعالجتها حتى لا تكون عائقا أمام الاستثمار والتمويل البنكي للقطاع الفلاحي، سيشهد المخطط الحادي عشر مزيد تحليل هذه الظاهرة للوصول إلى حلول جذرية و ملائمة لمعالجتها مع ما يتطلب ذلك من إعادة هيكلة نظم القرض الفلاحي والتأمين.

4.2.1 – التأميـــن

في إطار تحسين المناخ العام للنشاط الفلاحي ودفع الاستثمار وتوفير التمويل اللازم، تم العمل على تحسين نظام التأمين الفلاحي ووضع آليات لمجابهة الجوائح الطبيعية، ويتم تقييم نظام التأمين الفلاحي بهدف ملاءمته مع خصوصيات القطاع. وبالنظر لأهمية التأمين الفلاحي ومساهمته في النهوض بالاستثمار الفلاحي والتمويل ودفع المبادرة الاقتصادية، تتمثل التوجهات في مراجعة الإطار القانوني المتعلق بالتأمين الفلاحي بهدف توسيع تدخلاته وتعزيز قواعد التصرف بمؤسساته وجعله يشمل تأمين مختلف المحاصيل وكذلك دخل المنتجين.

وحيث يشهد القطاع المالي والمصرفي في تونس إصلاحات هيكلية في إطار تحرير قطاع الخدمات مع الخارج يتعين العمل على جعل القطاع الفلاحي يستفيد من هذه التحولات بإبراز أهميته وحاجته لهذه الخدمات مع نشر الوعي والثقافة التأمينية لدى الفلاحين.

3.1- المـوارد البشريـة

تؤمن الموارد البشرية دورا هاما في تعصير القطاع والرفع في نسق نموه وجعله قادرا على مجابهة التحديات الكبرى التي سيقبل عليها وخاصة مزيد التأقلم مع متطلبات المحيط العالمي في مجالات الجودة والنوعية مع التحكم في تكلفة الإنتاج.

ويستدعي رفع هذه التحديات دعم الاستثمار في مجال المعرفة واستيعاب التكنولوجيا ووضعها على ذمة مختلف المتدخلين في القطاع الفلاحي باعتماد برامج تكوين في المجالات الجديدة بما في ذلك أنشطة الخدمات المرتبطة بالقطاع الفلاحي.

كما تستدعي المرحلة القادمة دعم الإدارة بالموارد البشرية المختصة بهدف تغطية النقص المنجر عن إلحاق عدد كبير من الإطارات بالتقاعد من جهة، وتغطية الحاجيات المتصلة بالمتطلبات الجديدة المتعلقة خاصة بالجودة والسلامة والتصرف في المؤسسات المهنية من جهة أخرى.

1.3.1 البحث العلمـــي

إيمانا بدور البحث العلمي في تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية الفلاحية من حيث التوظيف الأمثل للموارد والإمكانيات والأخذ بأسباب التطور التكنولوجي، عملت تونس على تطوير البحث العلمي الفلاحي بما يكفل له النجاعة التي تقتضيها الفلاحة العصرية. ولذلك تم وضع خطة عشرية لتنمية قطاع البحث الفلاحي تضمنت بالخصوص تدقيق اهتماماته في اتجاه التقريب بين النظري والتطبيق الميداني، وتيسير انتفاع الفلاح بنتائج البحث.

وتُعتبر سنوات المخطط العاشر مرحلة انتقالية في تنفيذ الخطة العشرية التي انطلقت خلال سنة 1999. وبهذا ستتوجه الجهود نحو دعم عناصر خطة البحث العلمي باستكمال تركيز مراكز البحوث الجهوية ودعمها بالموارد البشرية واعتماد مزيد من المرونة في التصرف المالي وتطوير البنية الأساسية لمعاهد البحث والمحطات التجريبية طبقا لتوجهات البرنامج الرئاسي الداعي للرفع في حصة البحث العلمي والتكنولوجي من الناتج المحلي إلى مستوي 1.25 % مع موفى 2009 وإعطاء مكانة أكبر للقطاع الخاص في هذا المجال.

وبانتهاء الخطة العشرية 1999-2008 ، سيتم الانطلاق في إستراتجية ثانية لتدعيم نتائج الخطة الأولى ومزيد توجيه البحث الفلاحي نحو أهداف التنمية الفلاحية وذلك بجعل مراكز البحث الجهوي تختص في ميادين هامة بالنسبة لمناطق إشعاعها. وإلى جانب الإبقاء على القطاعات ذات الأولوية والمتمثلة في القطاعات المعنية بتحقيق الأمن الغذائي والمحافظة على الموارد الطبيعية (الحبوب، المياه، الصحة الحيوانية، الصيد البحري، تربية الماشية، الأشجار المثمرة، الخضروات، الموارد الطبيعية، التصحر والمكننة الفلاحية) سيتم إثراء هذه الميادين للأخذ بعين الاعتبار التطور العلمي والتكنولوجي واحتياجات القطاع، مثل قطاع البيوتكنولوجيا وقطاع تكنولوجيا تحلية المياه. هذا وتُمْلي التحولات التي يعرفها القطاع ضرورة إيجاد آليات ملائمة لتوظيف كل طاقات البحث المتوفرة حسب حاجة القطاع خاصة في ميادين حساسة كتلك المتعلقة بمجال الصحة الحيوانية وحماية النباتات.

وفي إطار التوظيف الأمثل لإمكانيات البحث سيتم إعطاء الأولية لبرامج البحث المهتمة بمنتجات يختص بها الإنتاج الفلاحي التونسي على غرار الزيتون والتمور والرمان والقوارص والنباتات العطرية والطبية، كما سيتم إيلاء عناية خاصة لبرامج البحث ذات القيمة الإضافية الهامة مع جعل

البحث سبّاقا في بلورة فرص حقيقية للتنمية الفلاحية سواء على مستوى الاستنباط والإنتاج أو على مستوى الحماية ومقاومة الآفات.

كما تتطلب المرحلة القادمة الاعتناء بموضوع تحويل المنتجات الفلاحية تماشيا مع متطلبات نمو القطاع ببلورة الأساليب الناجعة للتحويل والتصنيع الملائمة لخصائص الإنتاج الفلاحي المحلي.

من ناحية أخرى، سيتم التركيز على تثمين نتائج البحث العلمي واستغلالها من طرف المنتجين الفلاحيين وذلك بإحكام التنسيق بين مراكز البحث والإرشاد والمراكز الفنية. وسيتم في هذا الشأن بعث الإطار الملائم لتأمين التواصل بين نتائج البحث والاستغلال الفلاحي. فبالإضافة إلى دعم نشاط اللجنة الوطنية المكلفة بتثمين نتائج البحث، سيتم بعث المزيد من المراكز الفنية لعدد من المنتجات الفلاحية الهامة مثل القوارص ومنتوجات البحر، إلى جانب السهر على تعميم توزيع دليل مستجدات البحوث في شكل قاعدة معلوماتية لوضعه على ذمة المستعملين.

كما ستتوجه الجهود نحو العمل على نشر ثقافة تشاركية بين الباحثين سواء كانوا من ميدان البحث العلمي أومن التعليم العالي بهدف استغلال الطاقات المتوفرة من خبرات ومخابر ومحطات تجارب، واستغلال نتائج البحث المتوفرة بالخارج وتطويعها لمحيط القطاع الفلاحي في تونس وذلك بالاعتماد على عمليات شراكة مع مراكز بحوث أجنبيّة والاستفادة من آليات التمويل الخارجي المتوفرة.

وفي هذا الإطار، سيتم بعث المزيد من محطات التجارب بضيعات خاصة واستغلال الأراضي الدولية لإنجاز تجارب خصوصية تكون بمثابة ضيعات مثالية لمختلف الميادين ذات الأولوية على غرار بعث ضيعة مثالية للتربية الحيوانية.

وفي إطار تركيز الأقطاب التكنولوجية في مختلف المناطق سيكون للمراكز الجهوية للبحث دور هام خاصة على مستوى القطب التكنولوجي بالشمال الغربي حيث الإمكانيات الهامة للنهوض بتقنيات تربية الماشية وتصنيع اللحوم وتوفير الأعلاف، وهو ما من شأنه أن يعزز التكامل بين البحوث المخبرية والبحوث التطبيقية ويعزز فرص النهوض بالبحث التنموي على مستوى القطاع الخاص.

2.3.1 التعليم العالي الفلاحي

تنصهر التوجهات في مجال التعليم العالي الفلاحي ضمن التوجهات العامة للتعليم العالي بتونس والمتمثلة بالخصوص في الإعتماد التدريجي لنظام الإجازة والماجستير والدكتورا "أمد". واعتبارا لما لهذا النظام الجديد من خصائص، تتمثل التوجهات في إعداد الأرضية الترتيبية والهيكلية لتطوير

مسارات التكوين الفلاحي في هذا الاتجاه وذلك بمواصلة ملاءمة الاختصاصات مع متطلبات الاقتصاد الوطني والأنشطة الفلاحية مع إثراء محتويات التكوين وجعلها تواكب المستجدات العلمية والتكنولوجية. كما تتطلب المرحلة القادمة توسيع وتهيئة فضاءات التدريس والمبيتات لضمان الظروف الملائمة للتدريس والإقامة.

3.3.1 التكويـن المهنـي

شهد جهاز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري إصلاحات متعددة اعتبارا لأهميته البالغة في تعصير القطاع وتطوير مهارات الناشطين فيه. وقد حقق خلال المخطط العاشر عدة مكاسب على مستوى أنظمة وطرق التكوين. غير أن جهاز التكوين المهني الأساسي لم يسجل الأهداف المنشودة إذ تقلص عدد المرسمين بالمؤسسات التكوينية وذلك لعزوف الشباب عن هذا التكوين نظرا إلى مستوى التأجير وطبيعة العمل الفلاحي، إضافة إلى وضعية بعض مؤسسات التكوين المهني الفلاحي من حيث البنية الأساسية والتجهيزات وغياب فرص للمتفوقين لمواصلة التكوين في مستوى مؤهل تقني سامي.

وعلى هذا الأساس فإن التوجهات المستقبلية سترتكز على إعادة هيكلة جهاز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري انطلاقا من الحاجيات الحقيقيّة بما يمكن من مزيد ملاءمة جهاز التكوين مع واقع القطاع، مع توسيع مجالات التكوين بالتداول وذلك بتشجيع المهنيين على قبول المتكونين بضيعاتهم وتوفير ظروف السكن للتلاميذ، وكذلك تطوير التكوين على عين المكان باعتماد وحدات بيداغوجية متنقلة. كما ستشهد المرحلة القادمة مزيد التفتح على المبادرة الخاصة في مجال التكوين الفلاحي وتعميم إمكانية الإنتفاع باسترجاع تكاليف التكوين وجعلها تشمل القطاع الفلاحي بمختلف هياكله من المستغلات الفلاحية مهما كان حجمها.

4.3.1 الإرشـــاد

بخصوص الإرشاد الفلاحي، يتم العمل على تشريك المهنة والخواص في ميدان الإحاطة والإرشاد وتنظيم المنتجين، وذلك في إطار خطة التدرج نحوتعددية تعاطي النشاط الإرشادي بتخصيص الإرشاد الإداري لصغار المنتجين وتطوير الإرشاد المهني عبر الهياكل المهنية القاعدية (مجامع التنمية الفلاحية، تعاضديات الخدمات) لفائدة منخرطيها من بين متوسطي وصغار الفلاحين، والإرشاد الخاص عبر الاستشارة الخاصة لفائدة كبار الفلاحين والشركات الفلاحية.

وفي إطار دعم هذا التوجه والنهوض بدور المهنة والخواص في منظومة الإرشاد واستغلال نتائج البحوث، سيتم إضفاء أكثر نجاعة على تدخلات وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي لمواكبة التطورات، والتوجه نحو

مزيد دعم الاستشارة الخاصة وتمرير الإرشاد عبر الهياكل المهنية والمراكز الفنية وهياكل دعم وتأطير القطاع مع التفكير في وضع نظام جديد للإرشاد يعتمد "التكليف الإرشادي" على غرار التكليف الصحي في قطاع الصحة الحيوانية.

5.3.1– النهوض بالمرأة الفلاحة

بالنظر لمساهمة المرأة فى الإنتاج الفلاحي وفى الاقتصاد الوطني وكذلك تنامي وزن العنصر النسائي في المجتمع التونسي، كان موضوع النهوض بالمرأة الناشطة في القطاع الفلاحي محل اهتمام فائق في مختلف البرامج التنموية. وفي إطار العمل على تهيئة مناخ ملائم للنهوض بالمرأة الريفية في مختلف المجالات كالتدريب والتكوين والحصول على الخدمات الإنتاجية من إرشاد ودعم وتمويل، والمشاركة في الهياكل المهنية، ستتكثف الجهود الهادفة إلى تشخيص المنهجيات التى تراعي القضايا النوعية للجنسين وتعميق المعرفة بواقع أنشطة المرأة في القطاع الفلاحي بإجراء مسوحات عن المرأة الريفية للتعرف على قدراتها ومؤهلاتها بما يمكّن من صياغة وتنفيذ سياسات للتنمية الفلاحية والريفية تراعي القضايا النوعية للجنسين، إلى جانب دعم التأطير لفائدة المرأة الريفية بتركيز مكاتب جهوية على مستوى مختلف المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.

4.1 – توظيف خصوصيات القطاع

1.4.1 الفلاحة الصغرى والمتوسطة

نظرا لأهمية الفلاحة الصغرى ودورها في المساهمة في تجسيم الأهداف التنموية للقطاع الفلاحي، سيتم النظر في إمكانية توسيع البرنامج النموذجي للنهوض بالمستغلات الصغرى ذات الطابع العائلي والاجتماعي ليشمل مختلف المناطق ووضع منهجية ملائمة لكل منطقة وذلك بهدف الارتقاء بنشاط هذه الفئة من الفلاحين وتحسين أوضاعهم.

وبخصوص المستغلات الفلاحية الصغرى والمتوسطة ذات الطابع الاقتصادي وهي مستغلات تتمتع بقدرة ذاتية على الاستثمار والتسويق وتمتلك طاقات إنتاجية، ستكون موضوع إستراتيجية خاصة للنهوض بها قصد جعلها توظف خصوصياتها وتواكب متطلبات تعصير الفلاحة وتحرير الأسواق وتحسن دخلها، مع مزيد إدماجها في الدورة الإقتصادية الوطنية والعالمية. وترتكز هذه الإستراتيجية بالخصوص على تأطير هذه المستغلات، خاصة من حيث التصرف في المستغلة، مع توفير المناخ الملائم لنشاطها وإنصهارها صلب مجامع تنمية، بالإضافة إلى إستفادتها من مراكز التصرف التي سيتم إحداثها.

2.4.1– التنظيمـات المهنيـة

تم في نهاية سنة 2005 إصدار قانون جديد يتعلق بتطوير الهياكل المهنية الناشطة في قطاع الفلاحة والصيد البحري يهدف إلى تدعيم تدخلاتها في مجال تأطير الفلاحين ومساعدتهم في مختلف المجالات، وخاصة على مستوى التزوّد بالمستلزمات وترويج وتثمين المنتوج. وقد أولى القانون عناية خاصة بالهياكل المهنية القاعدية التي من شأنها أن تساهم بصفة فعّالة في بلوغ الأهداف المشار إليها، خاصة وأن نسبة هامة من المستغلين الفلاحيين هم من صغار الفلاحين.

ويتمثل الهدف على المدى المتوسط في الوصول بنسبة الفلاحين المنضوين والمنتفعين بخدمات الهياكل المهنية إلى مستوى 50%.

وفي هذا الإطار ستتوجه الجهود نحو دعم الإجراءات والبرامج الرامية إلى جعل هذه الهياكل نقطة ارتكاز للنهوض بالإنتاج وتنظيمه وتحسين جودته وإحكام ترويجه حسب الخطط المرسومة ومتطلبات السوق للاستفادة من فرص الترويج المتاحة بالداخل والخارج. وفي هذا المجال سيتم وضع برامج خصوصية لتدعيم دور هذه الهياكل في ترويج المنتجات الفلاحية وضمان جودتها وتمكينها من الموارد المالية والتشجيعات الضرورية إلى جانب دعم دور هذه الهياكل في تأطير القطاع وجعله يستفيد أكثر من الحوافز والخدمات المقدمة التي ستعرف في حد ذاتها تطورا وتنوعا يستدعي تدخلات مهنية ناجعة.

ويتطلب إكساب ثقة المنتجين الفلاحيين في الهياكل المهنية الرفع من أداء هذه الهياكل وإضفاء الشفافية على معاملاتها وحسن التصرف فيها، وهذا ما يستدعي بالخصوص تأهيل هذه الهياكل وإعادة هيكلتها. كما يتعين العمل على نشر ثقافة العمل التعاوني لدى الفلاحين و إبراز منافعه وجدواه. وفي هذا الشأن يمكن تطوير وبعث عدد من الهياكل المهنية كمثال لنجاح العمل التعاوني على مختلف المستويات وخاصة تلك المتعلقة بالتحكم في تقنيات الإنتاج والعناية بالجودة والترويج.

5.1 – تأهيـل المصالـح الإداريـة

عرفت المصالح الإدارية عدة إصلاحات وإجراءات هدفها تحسين نجاعة تدخلاتها وجعلها تواكب متطلبات التنمية العصرية والجديدة للقطاع الفلاحي المعتمدة على المبادرة الخاصة على مستوى الإنتاج والتسويق وإسداء الخدمات. ومن هذا المنطلق عرفت هيكلة وزارة الفلاحة والموارد المائية دعم التوجه نحو النهوض بوظائف المراقبة والتصديق وسن التشريعات المنظمة للقطاعات وتوفير المعلومات والإعلام واستغلال ما تتيحه تقنيات الاتصال الحديث من التعرف على أوضاع القطاع ونشر المعلومات. وينتظر أن يتدعم هذا التوجه خلال العشرية المقبلة باستكمال الخطط الهادفةإلى إحكام

المراقبة الصحية وتأمين سلامة وجودة المنتجات الفلاحية. وبعد أن شهد القطاع الفلاحي عديد الإنجازات والإصلاحات، تتطلب المرحلة المقبلة تحسين أداء البرامج والإصلاحات، وهذا ما يستدعي النهوض بوظيفة المتابعة والتقييم وتدقيق المعرفة بخصائص القطاع الفلاحي والمستغلين الفلاحيين. وفي هذا الإطار وإلى جانب تعميم المسوحات واستغلال المعطيات المتوفرة ونتائج الخارطة الفلاحية سيتم العمل على توظيف تقنيات الاستشعار عن بعد والجغرفة الرقمية لمعرفة واستشراف الأوضاع الفلاحية لما في ذلك من نفع على تسيير القطاع ومعالجة الحالات الطارئة.

2- التصديـــر: محـــرك التنميـــة الفلاحيـــة

نظرا لنسق تطور الإنتاج وقدرته على مزيد استغلال الطاقات الكامنة وإمكانية توظيف التقنيات الجديدة للإنتاج ذات المردودية المرتفعة، يتعين على القطاع الفلاحي الاستعداد للتحولات على مستوى الطلب بتنويع الإنتاج وملاءمته مع متطلبات الأسواق الداخلية والخارجية على حد السواء، إلى جانب تنويع منافذ الإنتاج الفلاحي من تسويق وخزن وتحويل وتصدير.

ومن هذا المنطلق، يصبح تصدير المنتجات الفلاحية، طازجة كانت أم محولة، رهان يتعين كسبه برفع الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية، وليس ذلك بالصعب على القطاع الفلاحي في مرحلته الحالية بعد أن بلغ درجة رفيعة من التطور والتمكن من تقنيات الإنتاج والترويج بالخارج. كما أن طاقة الإستيعاب الهائلة للأسواق الخارجية وتواصل تفتحها ستجعل النفاذ إليها في ظروف أيسر وأكثر جدوى، وهو ما سيمكن من تثمين الإنتاج والرفع من قيمته بما يرجع بالنفع على دخل المنتجين خاصة والإقتصاد الوطني عامة، وبذلك يكون التصدير محركا أساسيا للتنمية الفلاحية.

على هذا الأساس، فإن التوجهات خلال العشرية المقبلة سترتكز على بلورة برامج عمل من شأنها أن تدفع بصادرات المنتجات الفلاحية من خلال تنويع المنتجات المصدرة والرفع من قيمتها المضافة عبر التعليب وتطوير العلامات التونسية، مع الحرص على إبراز صورة تونس كمُصَدّر لأغذية سليمة. وسيمثل إعداد القطاع لتحرير تجارة المنتجات الفلاحية والنهوض بجودة وسلامة الإنتاج الفلاحي أهم محاور هذه البرامج.

وبخصوص إعداد القطاع لتحرير تجارة المنتجات الفلاحية وبعد تنفيذ برنامج متكامل لتأهيل قطاع الفلاحة والصيد البحري وذلك في إطار برنامج التأهيل الشامل للاقتصاد، تتطلب المرحلة القادمة الاعتناء المباشر بالمستغلات الفلاحية بهدف تأهيلها والرفع من أدائها وتحسين قدرتها التنافسية، وبالتالي ستشهد العشرية القادمة إنطلاق برنامج لتأهيل المستغلات الفلاحية والذي ستنتشر من خلاله ثقافة الجودة

والإهتمام بالمواصفات العالمية وبالتالي النهوض بالصادرات. كما أن المجهودات المتصلة بتأمين الجودة والسلامة مدعوة للتأقلم مع التقنيات والأساليب الحديثة.

وينتظر أن يدعم القطاع الفلاحي نسبة مساهمته في صادرات الخيرات لبلوغ 11% خلال المخطط الحادي عشر ويستدعي ذلك الرفع في قيمة الصادرات لتبلغ 33% من قيمة الإنتاج الفلاحي خلال المخطط الحادي عشر مقابل نسبة 22% خلال المخطط العاشر.

ولهذا فإن التوجهات خلال العشرية سترتكز على :

- تنويع الأسواق والمنتجات المصدرة خاصة في ظلّ ظهور منافسين جدد في الأسواق التقليدية مع العمل على إكساب صادراتنا قيمة إضافية أكبر من خلال التعليب وتطوير العلامات التونسية،

- النهوض بالمنتجات التي نمتلك فيها ميزات خصوصية كالزراعات المحمية داخل البيوت المسخنة بالمياه الجيوحرارية والزراعات المتأقلمة والواعدة وذلك بتهيئة المشاريع وإسناد المقاسم للمستثمرين،

- تطوير الإنتاج البيولوجي والنهوض بعلامات الجودة عن طريق التسميات المثبتة للأصل وبيانات المَصْدَر،

- وضع برنامج خاص لتنمية صادرات المنتجات الفلاحية وذلك بتمكين المستغلات من تشخيص وتنفيذ خطط تسويقية بالخارج تمكنها من اقتحام أسواق خارجية،

- السعي إلى المصادقة والاعتراف بمخابر وطنية ووحدات إنتاج وتحويل (مسالخ ذبح) لدى الإتحاد الأوروبي للتخفيض من التكلفة وتيسير الدخول لهذه السوق،

- وضع برنامج إرشادي خاص بالجودة لإرشاد المنتجين ومختلف المتدخلين للسبل الكفيلة بتأمين الجودة في مختلف المراحل،

- تنفيذ برامج تكوينية متخصصة لفائدة كافة المتدخلين قصد إيجاد مختصين في تصدير المنتجات الفلاحية،

- النهوض بوظيفة الترويج عن طريق المجامع المهنية للتعريف بخصائص الإنتاج الفلاحي ودعم الإشهار والحضور المتواصل في المعارض والمساحات التجارية،

- التحرير الكلي والفعلي للصادرات حتى يتمكن المصدرون من الإيفاء بعقود التصدير حتى في حالة تقلص العرض الوطني الذي يتم تعويضه باللجوء إلى التوريد عند الإقتضاء.

3- المـوارد الطبيعيـة ركيـزة التنميـة الفلاحيـة

تمثل الموارد الطبيعية أساس التنمية الفلاحية وقد تم تشخيص وتنفيذ إستراتيجيات متتالية شملت الموارد المائية والأراضي الفلاحية والغابات والمراعي والثروة البحرية. وبعد ما ركزت هذه الإستراتجيات على عنصر تعبئة الموارد المتاحة ثم على جانب المحافظة عليها وترشيد استغلالها، تستدعي المرحلة القادمة إعتماد رؤية شاملة للنهوض بمختلف الموارد الطبيعية والتصرف فيها، تنصهر في إطارها مختلف الإستراتيجيات القطاعية إلى جانب مواصلة تعبئة الموارد المتاحة وصيانة المنشآت المنجزة مع إدراج الملك العمومي للمياه ضمن الأولويات للفترة القادمة وذلك بتحديده والمحافظة على حُرمته، إلى جانب مزيد التحكم في مياه السيلان لحماية المدن من الفيضانات.

1.3 - مواصلـة تعبئـة المـوارد المائيـة والمحافظـة عليهـا

إيمانا منها بأهميّة الموارد المائية، بادرت تونس بإيلاء هذا الموضوع العناية التي يستحقها وذلك من خلال وضع سياسة مائية تتميّز بالشمولية وببعد النظر، حيث تمّ التركيز على الرّفع في نسق التعبئة، قصد مزيد التحكم في الموارد المائية المتاحة ووضعها على ذمة مختلف القطاعات، بالتوازي مع تشخيص خطة عملية لترشيد الاستغلال في شتى المجالات وترسيخ ثقافة الاقتصاد في الماء مع تدعيم استعمال وسائل الاقتصاد في قطاع الماء الصالح للشراب والتوسع في الكشوفات المائية، بالإضافة إلى العناية بالموارد المائية غير التقليدية.

وستتركز المجهودات خلال فترة المخطط الحادي عشر على إنجاز مختلف عناصر الخطة الوطنية الثانية التي شرع في إنجازها خلال المخطط العاشر والتي ستمكن من بلوغ نسبة تعبئة تناهز 95 % من الموارد المائية القابلة للتعبئة، إلى جانب التوسع في استخدام المياه المعالجة في قطاع الري. وعلى مستوى الاستثمارات العمومية ستتجه الجهود خلال المرحلة القادمة نحو إعطاء الأولوية لصيانة المنشآت والتجهيزات المُنْجَزَة لضمان ديمومتها والحفاظ على مردودها، مع دعم دراسات الجدوى الاقتصادية قبل إنجاز المشاريع الجديدة.

2.3 – المناطـق السقويــة

إلـى جانـب مجهـود التعبئـة، تتطلـب المرحلـة القادمـة تكثيـف الجهـود لـتأمين الاسـتغلال الأمثـل لهـذه المـوارد وجعلهـا تلعـب دورا اقتـصاديا أكثـر جدوى وهوما يتطلب بالخصوص الرفع من مردودية المناطق السقوية وذلك من خلال العناصر التي تشمل تدعيم برامج تعصير شبكات الري المتقادمة لملاءمتها مع متطلبات التجهيزات الحديثة المقتصدة لمياه الري في مختلف الجهات، واعتماد سياسة ناجعة لتسعيرة مياه الري من شأنها التحفيز على الاستغلال الأمثل للموارد بتكثيف الإنتاج واعتماد الزراعات الأكثر تثمينا لمياه الري.

3.3- التشجيــر الغابــي

فـي إطـار الخطـة الوطنيـة الثانيـة لتنميـة الغابـات (2002-2011)، تـمّ اتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى مزيد تطوير القطاع الغابي بصفة عامـة وجعلـه أداة فـي خدمـة التنميـة. و تهـدف هـذه الخطـة بالخـصوص إلـى الترفيع في نسبة الكساء الغابي إلى 16 %، وتركيز مجامع التنمية الناشطة في القطاع الغابي وتفعيل دورها في المساهمة في التصرف المستديم للثروات الغابيـة، وإيـلاء المراعـي الاشـتراكية غيـر الخاضـعة لنظـام الغابـات بولايـات الجنـوب عنايـة خاصـة مـن خـلال الـشروع فـي تنفيـذ مـشروع للتنميـة الفلاحيـة والرعوية خاص بها.

وتستدعي الفترة المقبلة تكثيف المجهودات والزيادة في نسق التشجير واستغلال الثروة الغابية وجعلها تعود بالنفع على المجموعات المستهدفة. ومن هذا المنطلق، ستتمحور التوجهات المستقبلية في مجال الغابات على بعث مشاريع تتلاءم وطبيعة الغابة وتحافظ على صبغتها الأصلية واستدامتها وتشخيص وتنفيذ مشاريع تنموية كبرى لتنمية التشجير الغابي والرعوي في مختلف المناطق الغابية.

وفي إطار دعم مجهود التشجير الغابي وتلافي فقدان مساحات مشجرة غابيا، سيتم العمل على تصحيح الوضع العقاري للغابات والمراعي الدولية وتعميم تسجيلها.

4.3 – حمايــة وتهيئــة الأراضــي الفلاحيــة ومقاومــة التــصحــر وزحــف الرمـــال

تزامن المخطط العاشر مع انطلاق الخطة الوطنية العشرية للمحافظة على المياه والتربة (2002-2011) حيث تركزت المجهودات على إحكام استغلال الموارد الطبيعية وحمايتها من كل أشكال التدهور، وخاصة الانجراف والتصحر وتملح الأراضي. وبالرغم من المجهودات المبذولة في مجال حماية وتهيئة الأراضي الفلاحية فإن استدامة المنشآت والأشغال تبقى

رهينة الصيانة ومشاركة المستغلين الفلاحيين أنفسهم. ولهذا، ولتأمين ديمومة الإنجازات سيتم إيلاء خطط حماية وتهيئة الأراضي الفلاحية عناية خاصة من خلال صيانة المنشآت ومزيد تحسيس الفلاحين بأهمية إنجاز بعض الأشغال من قبَلهم كأشغال الصيانة والتعهد والتقنيات الليّنة. كما سيتم تقييم وإنجاز جرد كامل للأشغال المنجزة وتحيين خرائط الانجراف وذلك في إطار تشخيص وتنفيذ خطة جديدة لحماية وتهيئة الأراضي الفلاحية.

5.3 – الثـــروة البحريـــة

شهد قطاع الصيد البحري خلال المخطط العاشر إدخال عدة إصلاحات تهدف إلى تحسين مردوديته وذلك من خلال إحكام حماية الثروة السمكية من الصيد غير الرشيد، وتأمين توازن الثروة السمكية وديمومتها، والاستغلال الأفضل للبنية الأساسية المينائية، والمحافظة على مكاسب القطاع في مجال سلامة إنتاج الصيد البحري والمحيط طبقا لمتطلبات تأهيل القطاع.

وبالرغم من التشجيعات والحوافز الهادفة لإحكام حماية الثروة السمكية وتأمين توازنها وديمومتها فإن مجهود الصيد بقي غير متوازن بين المناطق حيث لم تُسْتَغَل المناطق الشمالية وأعالي البحار بالقدر الكافي مقابل تواصل ظاهرة الإستغلال المفرط في منطقة خليج قابس على وجه الخصوص. كما أن خطة تنمية السمك الأزرق التي تمكنت من تسجيل نتائج هامة إلى حد الآن، بإمكانها تحسين هذه النتائج في صورة إيجاد الحلول الملائمة لمواضيع تأهيل مسالك توزيع منتجات الصيد البحري عامة ووحدات تحويل التن والسردينة خاصة، بالإضافة إلى التحكم في تكلفة المراكب المختصة في هذا الصنف من الصيد.

وعلى ضوء النتائج المسجلة خلال المخطط العاشر والخاصة بقطاع الصيد البحري وتربية الأسماك فإن هذا الأخير مدعو لمزيد تحسين مستوى أدائه. و يتطلب ذلك مزيد المحافظة على الموارد البحرية وحمايتها من الاستغلال المفرط إلى جانب دعم الهياكل والمؤسسات الساهرة على تأمين سلامة القطاع. وتتمثل التوجهات المستقبلية بالخصوص في تعميم مراقبة نشاط أسطول الصيد بواسطة الأقمار الاصطناعية والنهوض بقطاع تربية الأحياء المائية لما لهذا النمط من الإنتاج من أثر على توفير منتجات الصيد البحري بالأسواق بصفة منتظمة وبالتالي الحد من الضغط على صيد بعض الأصناف و حماية المخزون، إلى جانب مواصلة دعم البنية الأساسية المينائية بهدف الرفع من مستوى إسداء الخدمات وتأمين سلامة الملاحة البحرية.

4- الأمــن الغذائــي دعامــة للسيــادة الوطنيــة

يمثل الأمن الغذائي خيارا إستراتيجيا ثابتا ومحورا من محاور العمل التنموي على المدى الطويل لما يوفره من شروط موضوعية لتنمية فلاحية مستديمة. و قد تمتعت تونس خلال السنوات الأخيرة بنمو اقتصادي هام، الأمر الذي جعل الأغذية متوفرة بالقدر الكافي مع توفر القدرة الشرائية للحصول عليها. كما ساهم تطور الإنتاج الفلاحي وتنوّعه في ضمان نسبة عالية من الأمن الغذائي بفضل ما وفره الإنتاج الفلاحي الوطني من غذاء للاستهلاك الداخلي وتوفير الدخل لصغار ومتوسطي الفلاحين وتوفير الشغل في المناطق الريفية. كما ساهمت الصادرات الفلاحية في توفير تمويل حاجيات التوريد من الأغذية في ظروف ملائمة.

وتتطلب المرحلة القادمة قطع أشواط جديدة في مجال الأمن الغذائي تعتمد التلازم بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وتهدف إلى تحقيق تنمية فلاحية متوازنة ومستديمة هدفها الأسمى دعم السيادة الوطنية والنهوض بوضعية الفلاحين وتحسين دخلهم. و على هذا الأساس سترتكز الجهود خلال العشرية القادمة وخلال المخطط الحادي عشر على مزيد دفع الإنتاج وتطوير حلقات ما قبل وما بعد الإنتاج وتوازن الميزان التجاري الغذائي.

1.4 – دفع الإنتاج الوطني مع مراعاة الجدوى الاقتصادية والميزات التفاضلية

بالاستناد إلى متطلبات التنمية، ستشهد الفترة المقبلة ضغوطات كبيرة على الموارد الطبيعية، مما يستوجب التركيز على تطوير الإنتاج الوطني مع اعتماد الجدوى الاقتصادية والميزات التفاضلية ونتائج الخارطة الفلاحية كأداة لتوجيه الإنتاج الفلاحي نحو أفضل الخيارات لاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة. وسيمثل تطوير القطاعات الواعدة وذات المردودية العالية أبرز المحاور والأولويات التي سترتكز عليها السياسة المستقبلية من خلال تنويع الإنتاج واقتحام قطاعات جديدة، إلى جانب تأهيل الإنتاج الفلاحي على مستوى المستغلة الفلاحية.

وسيتم تنفيذ خطة متكاملة لتطوير مساهمة القطاع السقوي في الإنتاج الجملي من 35 % في أواسط المخطط العاشر إلى 50 % سنة 2009. وسترتكز جهود التدخل لبلوغ هذا الهدف على :

- التوسّع في مساحة المناطق السقوية بـ30 ألف هكتار إضافية،

- إعادة تهيئة المساحات السقوية القديمة وإدماجها مجددا ضمن المناطق المنتجة،

- تحسين مردودية القطاع السقوي من خلال تطوير نسبة التكثيف والاستعمال الأمثل لتقنيات الإنتاج.

من ناحية أخرى، وبالاعتماد على نتائج مختلف الدراسات المنجزة وخاصة تلك المتعلقة بالقدرة التنافسية للقطاع الفلاحي والتي حددت الأنشطة الفلاحية التي نمتلك فيها قدرة تنافسية، والتحيين الدوري للخارطة الفلاحية، سيتواصل تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية الخاصة بمختلف قطاعات الإنتاج مع العمل على تحيينها بصفة دورية للأخذ بعين الاعتبار المستجدات على المستوى التقني والتسويقي، مع اعتماد وتنفيذ برامج متكاملة لتطوير الإنتاج الفلاحي خلال المخطط الحادي عشر.

وتماشيا مع هذه البرامج، وحيث أن فلاحتنا تعتمد بالأساس على الفلاحة المطرية، و بحكم عدم استقرار العوامل الطبيعية، سيتم وضع إستراتيجية متكاملة للتعامل مع ظاهرة تقلب الظروف المناخية وتأثيرها على الإنتاج الفلاحي، مع وضع آليات للاستفادة من السنوات الممطرة، وذلك من خلال وضع برامج متكاملة ينطلق تنفيذها حسب مؤشرات مناخية تضبط للغرض.

2.4 – تطوير مراحل ما قبل الإنتاج وما بعده

في إطار ضمان أمن وسلامة الأغذية المنتَجَة وبالنظر إلى تعدد أساليب الإنتاج وتنوعها خاصة بعد إدخال التقنيات الحديثة للإنتاج المكثف ومواكبة للتطورات في هذا المجال، وإلى جانب مجهود الإرشاد والتعريف بالتقنيات الزراعية السليمة والمستديمة فإن الرهان الرئيسي يتمثل في التحكم في إنتاج البذور والمشاتل المتأقلمة مع واقع فلاحتنا وما يتطلبه ذلك من تدعيم برامج البحث العلمي الفلاحي وتوجيه البحوث بالخصوص نحو الأصناف التي نمتلك فيها ميزات تفاضلية.

وبالنظر للوظيفة الاقتصادية للإنتاج الفلاحي وبصفته مَصْدَر دخل لشريحة هامة من المجتمع يرتبط أمنها الغذائي بنتائج القطاع الفلاحي، سيتم تطوير مراحل ما قبل الإنتاج بتقريب الخدمات ومستلزمات الإنتاج من المنتجين مع الرفع من جودتها وأدائها بتحسين متابعتها ومراقبتها. كما سيتم تدعيم المنافسة في مستوى حلقات ما قبل الإنتاج بهدف الضغط على تكلفة المستلزمات والخدمات والزيادة في استعمال مختلف المستلزمات من بذور وأسمدة ومبيدات حسب متطلبات الإنتاج وطبقا لنتائج البحوث.

و تتطلب تنمية الإنتاج وتوفيره بالقدر الكافي لتلبية الطلب الداخلي ودفع التصدير مزيد العناية بمرحلة ما بعد الإنتاج للتقليص من نسب ضياع وتلف الإنتاج وذلك بتوفير طاقات الخزن والنقل الضرورية، والإقدام على أساليب التحويل الملائمة لخصائص الإنتاج والحفاظ على جودته ونوعيته.

و تمثل تجارة التوزيع حلقة هامة ضمن حلقات ما بعد الإنتاج حيث يتم من خلالها إبراز خصائص الإنتاج وجودته من جهة، و استجلاء متطلبات المستهلك وإعطاء الإشارات لملاءمة الإنتاج مع الحاجيات من جهة أخرى. فإلى جانب البرامج الرامية لتعصير وتأهيل مسالك التوزيع لمنتجات الفلاحة والصيد البحري، تتطلب المرحلة القادمة مزيد تحرير تجارة توزيع المنتجات الفلاحية وإطلاق المبادرة في مجال توزيع المنتجات الفلاحية (البيع حسب عقود إنتاج وتزويد) التي بدورها ترجع بالنفع على الإنتاج الفلاحي. ومن بين الآليات الداعمة لهذا التوجه، نذكر بالخصوص تحرير هوامش الربح على مستوى التوزيع والتخلي عن التدخلات الظرفية في الأسواق في مجال الأسعار ومواصلة تخلي الدولة على ما تبقى من اختصاصات تجارية على غرار تجميع الحبوب وتوريد البعض منها.

ويمثل تعميق معرفة خصائص الإنتاج والمنتجين وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية عنصرا هاما لتعزيز الأمن الغذائي ويمكن من متابعة وتقييم نجاعة الإصلاحات والإجراءات وتأثيرها على منظومات الإنتاج، وهذا ما يتطلب تطوير وظيفة المتابعة والتقييم والإعلام وتحيين المعطيات حول المنظومات الفلاحية وتحديد خاصياتها وأنماطها لتدعيم التوجهات الرامية لدعم مردودية القطاع الفلاحي. لهذا ستتجه الجهود نحو تطوير النظام الإحصائي الفلاحي بتوظيف تقنيات الاستشراف المبكر للإنتاج الفلاحي والجغرفة الرقمية بما يمكن من الحصول على المعلومة في الإبان والتدخل عند الحاجة. كما سيتم العمل على تطوير المعطيات الدقيقة حول مختلف المنظومات وتحديد ميزاتها التفاضلية وقدرتها التنافسية خاصة بعد ما تم تحديد مختلف أنماط المستغلات الفلاحية.

3.4 - ضمان التزويد المنتظم للأسواق والدخل المجزي للمنتجين

بالنظر لمختلف البرامج الرامية لدفع الإنتاج والنهوض به فإن التزويد المنتظم للأسواق سيشهد تحسنا حيث أن برامج تنويع الإنتاج باستعمال الأصناف البدرية والمتأخرة من شأنها أن تمدد في فترات عرض الإنتاج، كما أن التخزين وتطوير حلقات ما بعد الإنتاج ومواصلة اللجوء إلى المخزونات التعديلية من شأنها المساهمة في ضمان التزويد المنتظم للأسواق.

ونظرا لما تمثله عملية تسويق الإنتاج الفلاحي من أهمية في ضمان دخل المنتجين سيتم العمل على مزيد إحكام التنسيق بين مختلف المتدخلين

وبين المنتجين الفلاحيين أنفسهم عن طريق هياكلهم المهنية لتنسيق عمليات ترويج الإنتاج. وحيث أن الأسواق هي المرآة التي تعكس خصوصية وجودة الإنتاج فإنه يتعين العمل بمواصفات دنيا عند عرض المنتوج الفلاحي بالأسواق. ولهذا فإن استدامة النشاط الفلاحي وتعزيز الأمن الغذائي تتطلب خلال العشرية المقبلة العمل على وضع مواصفات لمختلف المنتجات والانطلاق بمواصفات دنيا لعدد منها وإدخال أكثر شفافية على مستوى المعاملات وبعث أسواق افتراضية لبعض المنتجات تكون في شكل بورصة.

4.4 – التحويل: سند هام وضروري للتنمية الفلاحية

لقد أمكن إلى حدّ الآن التصرف في الإنتاج الفلاحي خاصة من خلال برمجة الإنتاج والتسويق الداخلي والتصدير وتكوين المخزونات، ساهمت كلّها في ضمان توازن المنظومات. ويبقى تحويل المنتجات الفلاحية ركيزة أساسية لدفع الإنتاج وضمان إستمراريته، حيث أن عملية التحويل تمكن من إستيعاب المنتوج الطازج وتساهم في توازن العرض والطلب وتفادي إنهيار الأسعار أو إرتفاعها بشكل كبير.

ومن هذا المنطلق ستعرف العشرية القادمة وضع خطة عملية لجعل التحويل سند هام للتنمية الفلاحية وذلك بالعمل بمبدأ " التحويل هو القاطرة التي تجرّ الإنتاج الفلاحي" مما يستدعي مزيد تطوير قطاع تحويل المنتجات الفلاحية وتوسيع مجالاته وتنويعها وعدم الاقتصار على بعض المنتجات التقليدية، وتنويع المنتجات الفلاحية القابلة للتحويل بالاعتماد على نتائج الدراسات والبحوث العلمية التي تحدد خصائص الإنتاج الفلاحي من حيث تحويله والتعريف بهذه الخصائص لدى مختلف الأوساط (العائلية، الصناعية، المطاعم، النزل).

5.4 – الميزان التجاري الغذائي

حقق الميزان التجاري الغذائي نتائج متميّزة خلال المخطط العاشر حيث كان المعدّل السنوي لنسبة تغطية الواردات بالصادرات في حدود 94 % بفضل التطور السريع الذي شهدته الصادرات الغذائية. وحيث انحصرت الصادرات في عدد من المنتجات التقليدية كزيت الزيتون ومنتجات البحر والتمور، فإن المجهودات المتعلقة بتطوير الإنتاج مع مراعاة الجدوى الاقتصادية والميزات التفاضلية وتنويع الإنتاج وجعله يتطابق مع متطلبات الأسواق الداخلية والخارجية ستمكن من تنويع الصادرات لتشمل منتجات جديدة وواعدة. كما ينتظر أن تتحسن القدرة التنافسية للصادرات التقليدية نتيجة لتفتح الأسواق الخارجية سواء بتوسع الافضليات الثنائية أو كنتيجة للمفاوضات الجارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة. هذا بالإضافة إلى

مزيد العمل على تثمين الصادرات بإكسابها قيمة مضافة أكبر من خلال تعليبها وتحسين عرضها وتنويع أسواقها. ويتمثل الهدف في التدرج بنسبة الصادرات الغذائية في الناتج المحلي الفلاحي من 22% في المخطط العاشر إلى 33% في المخطط الحادي عشر .

أما الواردات فهي تبقى مرتبطة بحاجيات السوق الداخلية سواء للاستهلاك المباشر أو للتصنيع. وستمثل المنتجات الموردة فرصا لتطوير وتنويع الإنتاج المحلي من هذه المنتجات حيث أنها ستغذي المنافسة وتحث المنتجين على تطوير طرق إنتاجهم وتحسين مردوديتهم والتحكم أكثر في تكاليف إنتاجهم.

أما المنتجات التي ينتظر مواصلة توريدها بصفة هيكلية خلال العشرية المقبلة كالقمح اللين والسكر والزيت النباتي وحبوب الذرة والصوجا فيتعين إحكام التعامل مع الأسواق العالمية والاستفادة من مؤشراتها بتوظيف الخبرة المكتسبة لدى بعض الدواوين واللجوء إلى التقنيات المتعامل بها في البورصات العالمية لتأمين التزويد المنتظم للبلاد والاستفادة من تدني الأسعار خلال فترات وفرة المخزونات العالمية.

وبهذا يمكن تحسين مؤشر الأمن الغذائي من خلال الميزان الغذائي الذي يتوقع أن يكون متوازنا خلال فترة المخطط الحادي عشر.

البـــاب الثالـــث

التوقعـــات الكميـــة

1. الإنتـــاج:

واصل قطاع الفلاحة و الصيد البحري نموه بنسق مرضي في الجملة خلال المخطط العاشر حيث تطورت القيمة المضافة للقطاع بالأسعار القارة لسنة 1990 بمعدل 2.6 % سنويا، مما مكن من المساهمة بصفة فعالة في نمو اقتصاد البلاد ودعم الأمن الغذائي ببلوغ نسبة تغطية للميزان التجاري الغذائي في حدود 94 %. ويهدف المخطط الحادي عشر إلى دعم هذه المسيرة عبرمواصلة تنفيذ مشاريع وبرامج تنمية تعتمد على مزيد التكثيف واستعمال التقنيات الحديثة وتنويع المنتوج الفلاحي والعناية بجودته وتثمينه، مع مراعاة الخصوصيات الطبيعية لمختلف مناطق البلاد والموارد المتوفرة بها من ناحية، و إمكانيات التسويق الداخلي والخارجي كمًّا وكيفا من ناحية أخرى.

و من هذا المنطلق، فإن المخطط الحادي عشر يهدف إلى تحقيق نسبة نمو سنوية بمعدل 3.5 % على مستوى القيمة المضافة، وهو ما يمثل تطورا في معدل الإنتاج السنوي بنسبة 16 % بالمقارنة مع معدل إنجازات المخطط العاشر.

و يعتمد هذا التطور على مساهمة كل قطاعات الإنتاج التي يُنتظر أن تسجل قيمة إنتاجها نسب نمو متفاوتة، أهمها نسبة نمو قطاع الصيد البحري التي ستبلـغ 4.4 % بالأسعار القارة لسنة 1990 و ذلك خاصة بفضل التطور الهام الذي سيشهده صيد السمك الأزرق و قطاع تربية الأسماك. كما ينتظر أن يسجل قطاع الأشجار المثمرة نموا هاما يقدر بـ 3.3 % بفضل تطور إنتاج عديد الغلال مثل القوارص وعنب الطاولة و اللوز و الإجاص، كذلك الشأن بالنسبة لمختلف منتوجات قطاع تربية الماشية الذي ستتطور قيمة إنتاجه في مجملها بنسبة 3.8 %. ومن ناحية أخرى، سيمكن تثمين الظروف المناخية الطيبة و التوسع في مساحات الحبوب المروية من تحقيق نسبة نمو سنوية بـ 4.4 % لإنتاج الحبوب. أما الخضروات، فينتظر أن تتطور بنسبة 1.9 % سنويا وذلك بسبب محدودية الإمكانيات المتوفرة للتسويق.

و ترتكز هذه التطورات المرتقبة على مستوى الإنتاج بالأساس على تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج (الأرض و اليد العاملة و رأس المال)، خاصة في ظل محدودية الأراضي الصالحة للزراعة. من ذلك أن إنتاجية الأراضي السقوية ستتطور بصفة ملحوظة لبلوغ نسبة مساهمتها في الإنتاج الفلاحي الجملي 50 % في أواسط المخطط الحادي عشر، كما ستتحسن إنتاجية الأراضي البعلية بفضل انتهاج طرق استغلال حديثة و توجيه الأنشطة الفلاحية حسب خصوصيات كل منطقة طبقا للخارطة الفلاحية وتكثيف استعمال المُدْخَلات.

و يبرز الجدول التالي تطور أهم المنتجات الفلاحية خلال المخطط الحادي عشر:

تطـــور الإنتـــاج و القيمـــة المضافـــة

(بحساب الألف طن)

	2006	2011	معدل النمو السنوي%	معدل المخطط العاشر	معدل المخطط الحادي عشر	نسبة التطور %
الحبوب	1611	2040	4.4	1894	1900	0.3
زيتون الزيت	1050	1200	2.7	722	1105	53
قوارص	262	330	4.7	236	290	23
تمور	131	135	0.6	118	130	10
بطاطا	365	380	0.8	335	380	13
طماطم	855	1000	3.2	895	1000	12
لحم الأبقار (حي)	94	109	3.1	95	103	8.4
لحم الضأن (حي)	108	129	3.7	105	121	15
لحم الدواجن (حي)	105	143	6.4	126	131	4
لحم الديك الرومي(حي)	37	43	3.1	35	41	17
بيض (مليون وحدة)	1348	1530	2.6	1447	1469	2
حليب	971	1181	4.0	918	1094	19
منتوجات الصيد البحري	110	134.5	4.4	104	125	20
قيمة الإنتاج (م د)	3075	3642	3.4	2938	3405	16
القيمة المضافة (م د)	2539	3022	3.5	2423	2820	16.4

لقد مكنت السياسة التنموية المتبعة خلال السنوات الأخيرة و المُجَسَّمَة في تنفيذ استراتيجيات إنتاج قطاعية شملت أهم المنتجات، من بلوغ الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب المواد الأساسية و دفع الصادرات و بالتالي من تدعيم الأمن الغذائي. و يتمثل التوجه خلال المرحلة المقبلة في المحافظة على هذه الإنجازات وتعزيزها بالعمل على تحسين المردودية و العناية بالجودة بما يمكن من الرفع في القدرة التنافسية للقطاع ومجابهة المنافسة.

*** قطـاع الزراعـات الكبـرى**

بالنسبة لقطاع الحبوب، يهدف المخطط الحادي عشر إلى المحافظة على معدل سنوي للإنتاج في حدود 19 مليون قنطار بإعتبار الظروف المناخية الطيبة التي شهدتها جل سنوات المخطط العاشر بإستثناء السنة الأولى منه. ويتطلب بلوغ هذا الهدف مزيد العمل للتحكم في تقنيات الإنتاج بتكثيف استعمال البذور الممتازة وحسن اختيار الأصناف الملائمة وإحكام عملية مكافحة الأعشاب الطفيلية و التسميد واستعمال الميكنة الفلاحية، إلى جانب تطوير نُظُم الإنتاج وتحسين التداول الزراعي باستعمال نتائج الخارطة الفلاحية وتنويع الزراعات وإدماج نشاط تربية الماشية

لتحسين خصوبة الأرض. كما يتطلب بلوغ هذا الهدف و بالإضافة إلى مختلف الإجراءات المذكورة و التي من شأنها أن تثمن الظروف المناخية الطيبة، مزيد التوسع في المساحات السقوية و تحسين مردوديتها التي لا تزال رغم كل الجهود المبذولة دون الأهداف المرسومة.

وبخصوص مرحلة ما بعد الإنتاج، سيتواصل العمل على بلورة تصورات جديدة لوضع الآليات اللازمة لتحقيق التخلي التدريجي للدولة عن النشاطات التنافسية لصالح المهنة على غرار تجميع الحبوب وخزنها و توريد الشعير العلفي، وجعل ديوان الحبوب يتفرغ لمهام أخرى كالمراقبة و المتابعة و تأطير المتدخلين الخواص.

و بالنسبة إلى الزراعات العلفية، و باعتبار أهميتها في تنمية قطاع تربية الماشية، سيتواصل خلال المخطط الحادي عشر تنفيذ عناصر الخطة الوطنية لتنمية قطاع الأعلاف، عبر مزيد التوسع في المساحات السقوية و تثمين الظروف المناخية الملائمة و تدعيم مكانة بعض الأنواع العلفية كالبرسم و السلة و الفصة الحولية في التداول الزراعي عن طريق تركيز قطع مثالية للتعريف بهذه الأنواع. كما ستتواصل الجهود في مجال تنظيم عملية إنتاج و تسويق البذور لضمان توفيرها ووضعها على ذمة الفلاح في ظروف طيبة. ويتمثل الهدف في بلوغ 390 ألف هك من الزراعات العلفية في أفق سنة 2011 مقابل 306 ألف هك حاليا.

أما بخصوص البقول الجافة، فيتمثل الهدف في تحقيق نسبة نمو سنوية تقدر بـ 4.8 % بالنسبة للفول و الفول المصري و بـ 3.4 % بالنسبة للجلبانة و الحمص. ويتعين في هذا المجال مزيد العمل لتكثيف الإنتاج في المناطق الرطبة و شبه الرطبة و التوسع في مساحات أهم أنواع البقول الجافة المتداولة و مواصلة البحث قصد تحسين الأصناف و تقنيات الإنتاج الملائمة و تدعيم التأطير والإحاطة بالمنتجين في هذا الميدان.

*** قطـاع الأشجـار المثمـرة**

شهد قطاع الأشجار المثمرة في بداية المخطط العاشر بعض الصعوبات بسبب التأثيرات المنجرة عن تتالي سنوات الجفاف، خاصة بالنسبة إلى الأصناف البعلية مثل اللوز و الزيتون. و يهدف المخطط الحادي عشر إلى استعادة القطاع لنسق نموه وتدعيم نسبة مساهمته في تنمية القطاع الفلاحي عبر مواصلة العمل على تحسين إنتاجية الغراسات القائمة و ترشيد التوسع في الغراسات الجديدة حسب إمكانيات الترويج الداخلي و الخارجي مع مراعاة الخصوصيات الطبيعية و الموارد المتاحة بمناطق التوسع طبقا لنتائج الخارطة الفلاحية. ومن المنتظر أن يحقق القطاع معدل نمو سنوي بـ 3.3 %، متأتية أساسا من الغلال الصيفية التي ستتراوح نسب نموها بين 4 % و 8 %.

وبخصوص قطاع الزياتين يتمثل الهدف في إنتاج 221 ألف طن من زيت الزيتون كمعدل سنوي خلال المخطط الحادي عشر بفعل تكثيف العناية بالغراسات

الموجودة ودخول الغراسات المستحدثة طور الإنتاج. و سيشهد المخطط مواصلة التوسع في الغراسات الجديدة في المناطق الملائمة مع الحرص على استكمال إحداث نواة لغراسات زيتون الزيت المروي على مساحة 30 ألف هك للحد من تأثيرات العوامل المناخية وتوفير حد أدنى من الإنتاج يضمن توازن القطاع ويستجيب لمتطلبات الحضور المستمر لزيوتنا في الأسواق الخارجية.

بالنسبة لقطاع التمور، و بالإضافة إلى تكثيف العناية بالجودة سيتم تطوير طاقة الخزن بما يتلاءم مع المعطيات الجديدة للترويج المنجرة عن تقدم شهر رمضان زمنيا. و ينتظر أن ينحصر نموّ القطاع في حدود 0.6 % سنويا، باعتبار مستويات الإنتاج المرتفعة المُسجّلة خلال المخطط العاشر.

وبخصوص قطاع عنب المائدة، فقد حقق نتائج إيجابية على مستوى تكثيف الإنتاج و اعتماد التقنيات الحديثة لتأخير الجني و إدخال أصناف بدرية جديدة لمناطق الوسط و الجنوب مما ساهم في تمديد فترة العرض. و سيتواصل تدعيم هذه الإنجازات حيث ينتظر أن يبلغ معدل الإنتاج خلال فترة المخطط الحادي عشر حوالي 87 ألف طن. ولتجاوز الإشكاليات التي يتعرض لها القطاع على مستوى الترويج خلال فترة الذروة، ستتم دراسة الإمكانيات التحويلية لعنب المائدة الفصلي.

وفي ما يخص قطاع القوارص، فينتظر أن يشهد الإنتاج تطورا خلال فترة المخطط الحادي عشر نتيجة دخول الغراسات المحدثة خلال فترة المخطط العاشر طور الإنتاج، من ذلك أن معدل الإنتاج سيتطور من 236 ألف طن سنويا خلال المخطط العاشر إلى 290 ألف طن خلال الخماسية المقبلة. و سيتواصل تدعيم الطاقة الإنتاجية للقطاع بإحداث 700 هك سنويا من الغراسات بمناطق جديدة، كما ستتركز الجهود على الاهتمام بالجوانب الصحية التي لا تزال تؤثر سلبا على مردودية وجودة المنتوج. ونظرا لعدم تطور الكميات المُصَدَّرَة من البرتقال المالطي خلال السنوات الأخيرة بالنسق المطلوب، سيتمّ العمل على النهوض بصادرات القوارص عبر تحسين القدرة التنافسية لهذا المنتوج وتنويع قاعدة العرض بإدماج أصناف أخرى إلى جانب البرتقال المالطي وتنويع الأسواق.

وبخصوص الغلال الصيفية الأخرى، وباعتبار تطور الطلب عليها، سيتركز العمل على تدعيم إنتاجها مع الحرص على تمديد فترة العرض باستعمال تقنيات التبدير والتأخير في الجني و تنويع الأصناف بما يمكن كذلك من استغلال الفرص المتاحة للتصدير واستغلال الخصوصيات التحويلية لهذه المنتوجات. وينتظر أن يبلغ معدل إنتاج كل من التفاح و الإجاص 129 ألف طن و 66 ألف طن على التوالي.

*** قطـاع الخضـروات**

تمكن قطاع الخضروات خلال المخطط العاشر من بلوغ الأهداف المرسومة بالنسبة لأغلب المنتجات وذلك بفضل تطور تقنيات الإنتاج و خاصة منها الري الموضعي التسميدي واستعمال البذور و المشاتل ذات الإنتاجية العالية، وهو ما مكن من توفير هذه المنتجات بالأسواق بصفة عادية. ويتمثل التوجه خلال المرحلة المقبلة في مواصلة تطوير إنتاج المواد الأساسية و خاصة منها الطماطم و البطاطا والبصل بنسب متواضعة نسبيا وذلك أخذا بعين الاعتبار لإمكانيات الترويج. و بالتوازي سيتم التركيز على تنويع إنتاج الخضر وتحسين نوعيتها مع إرساء المناخ الملائم لتجسيم هذا التوجه.

بالنسبة للبطاطا سيتواصل مجهود التحكم في تقنيات الإنتاج في المناطق الجديدة و التقليدية وتنويع الأصناف المزروعة لجعلها تشمل أصنافا قابلة للتصدير والتحويل و ملائمة لمختلف الاستعمالات، مع العمل بالتوازي على دفع استهلاك البطاطا المُحَوَّلة. وفي مجال الخزن سيتواصل العمل لتحسين تقنيات الخزن التقليدي وتكوين المخزونات التعديلية في إبانها، مع التركيز على المتدخلين الخواص في حين يتكفل المجمع المهني المشترك للخضر بدور المُنَسّق.

وبخصوص مادة الطماطم، سيتواصل تنفيذ التوجه القاضي بالتحكم في برمجة الإنتاج بالنسبة للطماطم المعدة للتحويل، مع التشجيع على التعامل بنظام تعاقدي على مستوى مختلف حلقات المنظومة. و لإكساب الإنتاج المُحَوَّل قدرة تنافسية على مستوى الأسواق العالمية، يتعين العمل في اتجاه تنويع الإنتاج والضغط على تكلفته. وبالنسبة للطماطم التي تُسْتَهْلك طازجة، يتمثل التوجه في تمديد فترة الإنتاج لضمان تواجد هذه المادة باستمرار في الأسواق، إلى جانب العناية بالنواحي الصحية.

أما بالنسبة للباكورات، فستكون موضوع خطة متكاملة للنهوض بإنتاجها تشمل مختلف حلقات المنظومة بهدف تحسين مستوى استغلال الفرص المتاحة للتصدير.

ونظرا لما يكتسيه التحويل من أهمية لضمان توازن المنظومات الفلاحية وتثمين المنتوج وتنويع طرق استهلاكه، سيتم خلال فترة المخطط الحادي عشر مزيد التشجيع على العمل بعقود الإنتاج و إرساء نظام التسعيرة حسب الجودة، وهو ما من شأنه أن يساهم في تحسين جودة المنتجات ويمكن من مكافأة الجهد الإضافي المبذول في الغرض.

*** قطـاع تربيــة الماشيــة**

نظرا لتزايد الطلب المرتقب على المنتجات الحيوانية خلال الفترة المقبلة باعتبار تحسن مستوى الدخل الفردي و تغير نمط استهلاك المواطن التونسي، فإن المجال لا يزال شاسعا لتطوير هذه المنتجات من حيث الكمية والنوعية. و على هذا الأساس فإن قطاع تربية الماشية مدعو إلى تحقيق معدل نسبة نمو سنوية بـ 3.8 %. و يرتكز نموّ القطاع بالخصوص على تطوير إنتاج لحوم الأبقار والديك الرومي بنسبة 3.1 %، و على تطوير إنتاج لحوم الأغنام بنسبة 3.7%، كما ينتظر أن يتطور إنتاج اللحوم الأخرى بمعدل 2.3% سنويا من خلال مزيد الاهتمام بقطاعات الإبل والأرانب. وبذلك ينتظر أن يرتفع إنتاج اللحوم الحمراء الصافية من 116 ألف طن خلال سنة 2006 إلى 136 ألف طن خلال سنة 2011.

و بصفة عامة فإن تطور الإنتاج سيعتمد خاصة على تحسين مردودية قطيع الإنتاج التي لا تزال دون المستوى المنشود و بدرجة أقل على تطور القطيع وذلك قصد ضمان التوازن بين حجم القطيع و الموارد العلفية المتاحة.

أما بالنسبة لقطاع الدواجن، وبعد التخفيض الهام لمستوى إنتاج اللحوم والبيض خلال سنة 2006 لملاءمته مع مستوى الاستهلاك الذي شهد تراجعا ملحوظا بسبب تخوف المستهلك من الإشاعات حول مرض انفلونزا الطيور، فإنه من المنتظر أن يعود القطاع إلى سالف نسقه حيث ينتظر أن يسجل نسبة تطور بـ6.4 % بالنسبة إلى إنتاج لحم الدواجن و 2.6% بالنسبة إلى بيض الاستهلاك. أما إنتاج لحم الديك الرومي فينتظر أن يتطور بنسبة 3.1%. و بذلك سيتطور إنتاج اللحوم البيضاء الصافية من 107 ألف طن خلال سنة 2006 إلى 140 ألف طن خلال سنة 2011. كما سيرتفع إنتاج بيض الاستهلاك من 1348 مليون بيضة خلال سنة 2006 إلى 1530 مليون بيضة خلال سنة 2011.

وبخصوص الألبان، وبعد أن استعادت المنظومة توازنها، فمن المنتظر أن يسجل نسبة نمو سنوية للإنتاج في حدود 4% ليتطور من 971 ألف طن خلال سنة 2006 إلى 1181 ألف طن خلال سنة 2011. وسيتم في هذا الميدان التركيز على دعم برامج تحسين إنتاجية القطيع و العناية بتحسين جودة المنتوج على مستوى مختلف مراحل المنظومة، وذلك خاصة من خلال تطبيق نظام التسعيرة حسب الجودة و توظيف منحة تجميع الحليب لتحسين الجودة.

وبصفة عامة سيمكن تنفيذ قانون تربية الماشية الذي تم إصداره في نهاية المخطط العاشر من إعطاء دفع للقطاع عبر توضيح مسؤولية مختلف الأطراف المتدخلة و تحديد العلاقات بينها و المضيّ قُدُمًا في اتجاه تشريك الخواص و الهياكل المهنية في إسداء الخدمات لفائدة القطاع مثل التلقيح الاصطناعي و مراقبة الإنتاجية والتكليف الصحي و التأطير.

و من ناحية أخرى، سيمكن النظام المعلوماتي الذي سيتم إنجازه حول المربين من مزيد التعرف على خصوصيات القطاع و تشخيص البرامج الملائمة لتنميته في مختلف المجالات و خاصة منها تلك المتعلقة بالتحسين الوراثي و الصحة الحيوانية و متابعة الإنتاج.

ويبقى تحسين أداء قطاع تربية الماشية مرتبط ارتباطا وثيقا بتطوير مرحلة ما بعد الإنتاج، ويتعين في هذا المجال مزيد تنظيم و تأهيل أسواق الدواب والمذابح ووحدات النقل ونقاط البيع بالتفصيل وغيرها من الحلقات، بما يُمَكن من تطبيق عملية تصنيف اللحوم و متابعة الاسترسال.

*** الفلاحــة البيولوجيــة و تنويــع الإنتــاج الفلاحــي و تثمينــه**

تماشيا مع متطلبات الأسواق الداخلية و الخارجية التي ما فتئت تشهد تطورا نوعيا متواصلا، يتعين العمل على مواصلة الاهتمام بتنويع الإنتاج و دعم الفلاحة البيولوجية وإرساء الآليات الضرورية للربط بين المميزات الخصوصية للمنتجات الفلاحية و الخصوصيات الطبيعية و البشرية للمنطقة الجغرافية التي تُنْتَجُ و تُحَوَّلُ بها باعتماد التسميات المثبتة للأصل و بيانات المصدر.

ففي إطار النهوض بالفلاحة البيولوجية سيتم العمل على تنفيذ الخطة الموضوعة للغرض والتي تهدف إلى بلوغ 220 ألف هك من الزراعات البيولوجية في أفق سنة 2011. و تتمحور هذه الخطة خاصة حول وضع برامج بحوث و إرشاد ملائمة ودعم نظام المراقبة و التصديق مع العمل على تنظيم القطاع ضمن هياكل مهنية فاعلة على مستوى الإنتاج و الترويج الداخلي و الخارجي.

ولإضفاء مزيد من الشفافية قصد تلبية رغبة المستهلك في تمييز المنتجات حسب مصادرها، سيرتكز العمل خلال فترة المخطط الحادي عشر على مواصلة إعداد و إصدار النصوص التنظيمية و التطبيقية المتعلقة بالتسميات المثبتة للأصل وبيانات المَصْدَر و وضع الإطار المؤسساتي الذي يضمن متابعة و مراقبة و حماية المؤشرات الجغرافية. وستتم في هذا المجال مواصلة إنجاز الدراسات لإحداث عدد من التسميات في قطاعات زيت الزيتون و الغلال و الخضر و المنتجات الحيوانية.

وفي مجال تثمين الظروف المناخية الخصوصية في بعض الجهات وإدخال أصناف غير تقليدية، ستتكثف الجهود لتطوير الزراعات المتأقلمة و الواعدة وخاصة منها زراعات الهندي الخرفي و الكبّار و الغلال البدرية و الزراعات الطبية والعطرية وزراعة التوابل.

*** قطــاع الصيــد البحــري**

على ضوء تقييم أداء قطاع الصيد البحري خلال المخطط العاشر و التحديات التي تنتظره خلال العشرية القادمة و المتمثلة خاصة في المحافظة على استدامة

تنميته في ظرف يشهد ازدياد الضغط على استغلال الثروة السمكية البحرية القاعية وتحرير مبادلاته التجارية، يبقى قطاع الصيد البحري قادرا على استحثاث نسق نموّه على مستوى الإنتاج و الإنتاجية و التصدير و دفع عجلة الاستثمار الخاص والمساهمة في المجهود الوطني للتشغيل، و ذلك من خلال تفعيل ركائز السياسة التنموية للقطاع و المتمثلة بالخصوص في :

- إحكام المحافظة على الموارد البحرية و حمايتها من الاستغلال المفرط عبر مزيد النهوض بأنشطة الأصناف العائمة و تعزيز الإجراءات الحمائية للثروة البحرية من مخاطر الصيد غير الرشيد،

- دفع قطاع تربية الأحياء المائية في المياه العذبة و المالحة ببعث مشاريع تعتمد تقنيات جديدة غير مكلفة و تتلاءم مع المتغيرات المناخية و تكثيف عملية استزراع السدود و المسطحات المائية بأصناف من الأسماك تتلائم مع طبيعة هذه المواقع،

- مواصلة دعم البنية الأساسية المينائية من خلال القيام بأشغال الصيانة والحماية و التوسعة و إيجاد حلول لظاهرة الترسبات الرملية لعديد الموانئ و الإكتضاض و الرفع من مستوى إسداء الخدمات وتعصيرها،

- تثمين منتجات البحر و الرفع من قدرتها التنافسية لتفادي بعض النقائص بما يُمَكّن من إكساب المنتوج القدرة التنافسية اللازمة لمجابهة تحديات تحرير القطاع و الالتزام بمقتضيات الجودة.

و من المرتقب أن يبلغ إنتاج الصيد البحري 134.5 ألف طن في أفق سنة 2011 أي بزيادة تقدر بـ 24.7 ألف طن مقارنة مع سنة 2006 و بمعدل نمو سنوي بـ4.4 %.

و ستتأتى الزيادة في الإنتاج خاصة من السمك الأزرق و تربية الأحياء المائية مقابل تحسن طفيف في إنتاج صيد الأسماك القاعية و الصيد الساحلي.

و سيُمَكن هذا الإنتاج من مواصلة نسق التصدير لبلوغ 22 ألف طن سنة 2011 مقابل 19 ألف طن سنة 2006 بالإضافة إلى تلبية الحاجيات الاستهلاكية الداخلية من السمك الطازج و المحول.

2. الميـزان التجـاري الغذائـي :

على ضوء النتائج التي تم تسجيلها على مستوى الميزان التجاري الغذائي خلال فترة المخطط العاشر و استنادا إلى المعطيات المتوفرة بخصوص الإستهلاك الحالي لمختلف المواد الغذائية و آفاق تطوره خلال السنوات المقبلة من الناحية الكمية

والنوعية، و اعتمادا على التطور المنتظر للإنتاج الفلاحي في فترة المخطط الحادي عشر، ينتظر أن يحقق الميزان التجاري الغذائي توازنه خلال المخطط المقبل.

تطـــور الميـــزان التجـــاري الغذائـــــي
(أسعار 2006)

(مليون دينار)

	معـــدل المخطط العاشـــر	المخطط الحـــادي عشـــر					
		2007	2008	2009	2010	2011	المعدل السنوي
الصادرات	1032	1048	1124	1204	1280	1340	1200
الواردات	1097	1103	1165	1205	1244	1281	1200
الرصيد	65-	55-	41-	1-	36	59	-
نسبة التغطية %	94	95	96	100	103	105	100

و نظرا لبروز منافسين جدد في الأسواق التقليدية، فسيتم التركيز على بلورة برامج عمل لدفع صادرات المنتجات الفلاحية عبر تنويع و تثمين المنتجات الموجهة للتصدير و إكسابها قيمة مضافة أكبر من خلال التعليب و الإلتزام بنظم استرسال المنتوج و النهوض بالعلامات التجارية، و تطوير المواصفات التونسية لجعلها تواكب المواصفات العالمية بالإضافة إلى إيلاء عناية خاصة بتطوير الإنتاج البيولوجي في ظل ازدياد الطلب الخارجي على هذا النوع من المنتوج و النهوض بالمنتجات الواعدة التي نمتلك فيها ميزات خصوصية كالزراعات المحمية المستعملة للمياه الجيوحرارية بالإضافة إلى تفعيل عقود الإنتاج و التصدير و ضبط سياسة تسويقية محكمة تدعم التعريف بخصوصيات منتجاتنا الفلاحية بالخارج.

و على الرغم من تواصل تأثير المنتجات التقليدية على هيكلة الصادرات فإنه ينتظر أن تشهد منتجات أخرى تطورا هاما في إنتاجها و حجم صادراتها كالخضر الطازجة و الغلال و المحضرات الغذائية باختلاف أنواعها.

أما على مستوى الواردات فمن المنتظر أن تبقي الحبوب و الزيوت النباتية و السكر أهم المنتجات الموردة بالإضافة إلى تنوع الواردات و ظهور منتجات أخرى على غرار المحضرات الغذائية المختلفة و منتجات البحر. كما سيتم إحكام التعامل مع الأسواق العالمية و الاستفادة من مؤشراتها بتوظيف الخبرة المكتسبة لدى بعض الدواوين و اللجوء إلى التقنيات المتعامل بها في البورصات العالمية لتأمين التزويد المنتظم للبلاد و الاستفادة من تدني الأسعار العالمية خلال فترة وفرة المخزونات العالمية.

و يبرز الجدول التالي تطور معدل أهم الصادرات و الواردات مقارنة بإنجازات المخطط العاشر.

تطـور المعـدل السنـوي لأهـم الصـادرات
و الـواردات خـلال المخطط الحـادي عشـر

الوحدة : 1000 طن

	معـدل المخطط العاشـر	معدل المخطط الحـادي عشـر	نسبـة التطـور %
الصادرات			
زيت الزيتون	110.1	114	+ 3.5
منتجات البحر	17.7	20	+ 13
التمور	41.4	55	+ 32.9
القوارص	19.2	25	+ 30.2
محضرات الحبوب	62.1	80	+ 28.8
محضرات الخضر و الغلال	27.6	35	+ 26.8
خضر طازجة و بقول	11.3	17	+ 50.4
الواردات			
القمح الصلب	377.3	320	- 15
القمح اللين	949.8	926	- 2.5
الشعير	477.6	490	+ 2.6
الذرة الصفراء	692.7	749	+ 8.1
مجموع الحبوب	2497.4	2485	- 0.5
الزيوت النباتية	284.7	272	- 4.5
السكر	342.3	355	+ 3.7

3. الاستثمـــارات

يبلغ حجم الاستثمارات الجملية في قطاع الفلاحة و الصيد البحري خلال كامل فترة المخطط الحادي عشر 5335 م.د بالأسعار الجارية، مقابل 4170 م د منجزة خلال المخطط العاشر، أي بنسبة تطور بـ 28 %.

و تتوزع الاستثمارات في قطاع الفلاحة والصيد البحري بين القطاع العمومي في حدود 2237 م.د (42 % من استثمارات القطاع مقابل 47.4 % خلال المخطط العاشر) و القطاع الخاص في حدود 3098 م.د (58 % من استثمارات القطاع مقابل 52.6 % خلال المخطط العاشر)، و على هذا الأساس من المنتظر أن تتطور نسبة مساهمة القطاع الخاص في إنجاز استثمارات قطاع الفلاحة و الصيد البحري بقرابة ستّ نقاط.

و ترتكز المنهجية التي تم اعتمادها لتقدير استثمارات المخطط الحادي عشر في قطاع الفلاحة

والصيد البحري على تنفيذ الإجراءات الرئاسية و مختلف الاستراتيجيات القطاعية الهادفة إلى دفع الإنتاج لبلوغ الأهداف المرسومة (نمو بـ3.5% سنويا)، و استراتيجيات الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى دعم تدخلات الدولة في مجال البحث و التكوين و الإرشاد و توفير المعلومة.

تطـــور الإستثمـــارات الفلاحيـــة الجمليـــة

بحساب المليون دينار

الأنشطـــــة	المخطط العاشر	المخطط الحادي عشر	نسبة التطور %
المياه والري الفلاحي	1698	2042	+ 20
الغابات والمراعي	264	383	+ 45
المحافظة على المياه والتربة	273	269	- 1
المشاريع الفلاحية المندمجة	167	169	+ 1
الصيد البحري	267	241	- 10
تربية الماشية	515	783	+ 52
دراسات ، بحوث ، إرشاد	79	83	+ 5
الإنتاج النباتي	365	533	+ 46
الآلات الفلاحية	368	733	+ 99
مختلفات	174	99	- 43
المجمـــوع	**4170**	**5335**	**+ 28**

أ- الاستثمـارات العموميـة

تقدر الاستثمارات العمومية للمخطط الحادي عشر بـ 2237 م.د موزعة بين 2086 م.د ستُنْجَز من طرف الإدارة و 151 م.د ستُنْجَز من طرف المؤسسات و المنشآت العمومية، كما يتوزع المبلغ بين 1110 م.د بعنوان البرامج و المشاريع المتواصلة و 1127 م.د بعنوان البرامج و المشاريع الجديدة.

و تسجل بذلك الاستثمارات العمومية للمخطط الحادي عشر نسبة تطور بـ13 % مقارنة بإنجازات المخطط العاشر.

و يبرز الجدول الموالي توزيع الاستثمارات العمومية الجملية للمخطط الحادي عشر حسب الأنشطة و مقارنتها مع إنجازات المخطط العاشر:

الاستثمـارات العموميـة خـلال المخطط الحـادي عشـر
مقارنـة بإنجـازات المخطط العاشـر

الوحدة مليون دينار

الأنشطـــــة	المخطط العاشر	المخطط الحـادي عشـر	التطــور
المياه	1014	1242	% 22 +
الغابات و المراعي	234	333	% 42 +
المحافظة على المياه و التربة	238	229	% 4 -
مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة	167	169	% 1 +
الصيد البحري	46	61	% 33 +
تربية الماشية	120	83	% 31 -
الدراسات و البحوث و الإرشاد	71	68	% 4 -
الانتاج النباتي	4	33	% 725 +
الآلات الفلاحية	13	13	-
مختلفات	69	6	% 91 -
المجمـــوع	**1976**	**2237**	% 13 +

و يستقطب قطاع المياه الحجم الأكبر من الاستثمارات العمومية للمخطط الحادي عشر بنسبة 56 %، كما ارتفعـت حصة قطـاع الغابـات و المراعــي من 12 % خلال المخطط العاشر إلى 15 % من إستثمارات المخطط الحادي عشر.

و يبرز الجدول الموالي تطور الاستثمارات العمومية الجملية و توزيعها بين الأنشطة خلال المخططين العاشر و الحادي عشر.

تطـور مساهمــة مختلـف الأنشطــة في الاستثمــارات العموميــة الجمليــة

الوحدة مليون دينار

الأنشطـــــــة	المخطط العاشـر	النسبــة	المخطط الحـادي عشـر	النسبــة
المياه	1014	% 51	1242	% 56
الغابات و المراعي	234	% 12	333	% 15
المحافظة على المياه و التربة	238	% 12	229	% 10
مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة	167	% 8	169	% 7
الصيد البحري	46	% 2	61	% 3
تربية الماشية	120	% 6	83	% 4
الدراسات و البحوث و الارشاد	71	% 4	68	% 3
الانتاج النباتي	4	-	33	% 1.5
الآلات الفلاحية	13	% 1	13	% 0.5
مختلفات	69	% 4	6	-
المجمـــوع	**1976**	**% 100**	**2237**	**% 100**

- **توزيــع الاستثمــارات العموميــة حسب الأنشطــة**

أ – 1 . الميـــاه

تبلغ الاستثمارات العمومية للمخطط الحادي عشر بعنوان قطاع المياه 1242 م.د (809 م.د استثمارات متواصلة و 433 م.د استثمارات جديدة) و ستمكن هذه الاستثمارات من التدرّج نحو بلوغ نسبة تعبئة بـ95 % و بلوغ مساحة مروية تفوق 410 ألف هك إضافة إلى تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشراب لتبلغ 97% مع نهاية سنة 2011.

و تتوزع هذه الاستثمارات على النحو التالي :

- 630 م.د بعنوان السدود و القنوات التي ستسمح بـ :
  - استكمال الدفعة الأخيرة من السدود المبرمجة ضمن الخطة الوطنية الأولى لتعبئة الموارد المائية و هي تهم سدود القمقوم و الحركة و المالح و الطين و الدويميس و الزياتين،
  - الانتهاء من إنجاز سُدّي سراط بالكاف و الكبير بقفصة المبرمجين ضمن الخطة الإضافية لتعبئة الموارد المائية (2002-2011)،
  - استكمال قنوات تحويل المياه المتعلقة بمشروع تثليث قناة

سجنان جومين و مشروع تحويل مياه سدود الزرقة و الكبير و المولى إلى حوض سيدي البراق،
- الانطلاق في إنجاز 9 سدود المتبقية من الخطة الإضافية لتعبئة الموارد المائية (2002-2011) و هي سدود اللبن و خنقة زازية و ملاق العلوي و تاسة و المالح العلوي و باجة و خلاد و الدير و شافرو.

كما سيتم خلال المخطط الحادي عشر إعطاء أكثر عناية لبرنامج صيانة و تعهد المنشآت المائية الكبرى المنجَزة من سدود و قنوات تحويل حفاظا على ديمومتها و ذلك بتخصيص مبلغ 15 م.د خلال كامل فترة المخطط لعمليات الصيانة و التعهد، إضافة إلى تدعيم برنامج استملاك الأراضي و جبر الأضرار ومتابعة إنجاز المشاريع المائية الكبرى بمبلغ 10 م.د.

- 384 م.د بعنوان إحداث المناطق السقوية و تحسين ظروف استغلالها و الصرف و التطهير، و التي ستمكن من :
- استكمال 1400هك من المناطق السقوية حول السدود الكبرى و تهم منطقتي السواني وسيدي خيار بولاية الكاف تضاف إليها المناطق السقوية حول السدود الجبلية على مساحة 70 هك و 1113 هك حول الآبار العميقة و 620 هك بالمياه المعالجة،
- إنجاز المنطقة السقوية على سد سراط بولاية الكاف على مساحة 3100 هك إضافة إلى الإنطلاق في إنجاز حوالي 500 هك حول السدود الجبلية و 3300 هك حول الآبار العميقة و 2550 هك بالمياه المعالجة،
- تحسين ظروف استغلال المناطق السقوية و التي تهم بالخصوص تعصير المناطق السقوية حول السدود الكبرى على مساحة 9 آلاف هك و مواصلة تعصير المنطقة السقوية بالحوض السفلي لمجردة على مساحة 4 آلاف هك (ولاية منوبة) و انطلاق تعصير منطقة سيدي ثابت على مساحة 3 آلاف هك (ولاية أريانة) يضاف إليها حوالي 4 آلاف هك من المناطق السقوية التي سيقع تعصيرها حول الآبار العميقة،
- إنجاز عمليات الصيانة الكبرى للمناطق السقوية و التي تهم صيانة الشبكة المائية و تعويض و تجهيز و كهربة الآبار العميقة و صيانة محطات الضخ و تحسين المسالك الفلاحية إضافة إلى مشاريع الصرف و التطهير.

- 137 م.د بعنوان مشاريع تزويد الريف بالماء الصالح للشراب، و التي ستسمح بتزويد 290 ألف ساكن ريفي بالماء الصالح للشراب مما

سيمَكّن من بلوغ نسبة تزويد بـ97 % في سنة 2011 مقابل 91 % عند نهاية المخطط العاشر،

- 84 م.د بعنوان الدراسات المائية، التي ستسمح بـ:
  - إنجاز 207 حفرية استكشافية و 150 حفرية مراقبة،
  - 36 مشروع للتغدية الاصطناعية للموائد المائية ستشمل 17 ولاية،
  - تحديد الملك العمومي للمياه المتعلق بمجاري الأودية و السباخ على طول 3714 كلم،
  - تدعيم شبكة القيس و متابعة الموارد المائية.

- 4 م.د استثمارات المؤسسات و المنشآت العمومية في مجال الري و التي ستشمل برامج ديوان الأراضي الدولية.
- 3 م.د بعنوان أنشطة وكالة التنقيب عن المياه.

أ- **2. الغابـات و المراعـي**

تبلغ الاستثمارات العمومية للمخطط الحادي عشر بعنوان الغابات و المراعي 333 م.د (112 م.د استثمارات متواصلة و 221 م.د استثمارات جديدة).

و تتضمن استثمارات المخطط الحادي عشر أهمّ البرامج و المشاريع التالية :

- 167 م.د بعنوان البرنامج الوطني للغابات و المراعي الذي سيشمل مضاعفة نسق التشجير الغابي و الرعوي لبلوغ مساحة 30 ألف هك سنويا للإرتقاء بنسبة الغطاء الغابي إلى 16% مع نهاية المخطط، بالإضافة إلى مواصلة تأهيل و تطوير المنابت قصد ملاءمة أنواع الشتلات مع برامج و مشاريع التشجير الغابي،
- 18 م.د بعنوان مشاريع مقاومة التصحر والذي يشمل البرنامج الوطني لمقاومة التصحر ومشروع مقاومة التصحر بتوزر،
- 11 م.د بعنوان مواصلة برنامج المحافظة على التنوع البيولوجي،
- 16 م.د بعنوان مشاريع الجرد الغابي وإنجاز أمثلة للتهيئة المندمجة وبعث حدائق ومحميات وطنية، حيث تم برمجة إنجاز 4 حدائق وطنية على مساحة 73 ألف هك و 6 محميات طبيعية على مساحة 36 ألف هك،
- 41 م.د بعنوان مشروع تنمية المناطق الغابية و الجبلية بالشمال الغربي الذي يشرف عليه ديوان تنمية الغابات و المراعي بالشمال الغربي (مرحلة أولى بـ36 م د و مرحلة ثانية بـ5 م د) و الذي سيساهم في دعم برامج التهيئة الغابية و الرعوية إلى جانب دعم متساكني

المناطق الغابية،
- 26 م د بعنوان مشروع التنمية الغابية و الرعوية بتطاوين،
- 7.5 م د بعنوان مشروع التنمية الغابية و الرعوية بقبلي،
- 18 م د بعنوان مشروع التهيئة المندمجة للغابات،
- 10 م د بعنوان المشروع الثاني للتصرف المندمج في الغابات،
- 10 م د بعنوان مشروع برنامج تحسين المراعي لديوان تربية الماشية و توفير المرعى،
- 5 م.د بعنوان برنامج حماية الغابات من الآفات والحرائق،
- 3 م.د بعنوان مشروع تنمية الواعرة بمدنين،
- 1 م.د بعنوان الدراسات.

أ – 3. المحافظــة على الميــاه و التربــة

تبلغ الاستثمارات العمومية للمخطط الحادي عشر بعنوان المحافظة على المياه و التربة 229 م.د (29 م.د استثمارات متواصلة و 200 م.د استثمارات جديدة).

و تتوزع هذه الاستثمارات على النحو التالي :
- 199 م.د بعنوان البرنامج الوطني للمحافظة على المياه و التربة.
- 15 م.د بعنوان مشروع المحافظة على الموارد الطبيعية.
- 10 م د بعنوان مشروع تحسين التصرف في الموارد الطبيعية.
- 4 م.د بعنوان مشروع المحافظة على المياه والتربة بمصب وادي سراط.
- 1 م.د بعنوان الدراسات والإجراءات المصاحبة.

وستمكن هذه المشاريع من إنجاز العناصر التالية :
- تهيئة مصبات المياه و الحد من الترسبات ببحيرات السدود على مساحة 275 ألف هك،
- تعهد و صيانة أشغال المحافظة على المياه و التربة المُنْجَزَة على مساحة 200 ألف هك،
- تهيئة 50 ألف هك من أراضي الحبوب بالتقنيات اللينة لمعالجة مشاكل تدهور التربة بهذه الأراضي،
- إنجاز 150 بحيرة جبلية،
- إنجاز 900 منشأة لتغذية المائدة و نشر مياه السيلان،
- إنجاز 800 منشأة لتهيئة و تعديل مجاري الأودية.

أ – 4 . الصيــد البحــري

تبلغ الاستثمارات العمومية للمخطط الحادي عشر بعنوان الصيد البحري

61 م.د (8 م.د استثمارات متواصلة و 53 م.د استثمارات جديدة).

و تتوزع هذه الاستثمارات على النحو التالي :

- 30 م.د بعنوان التجهيزات الأساسية للصيد البحري، التي ستسمح بإتمام الأشغال المتعلقة بمشروع توسيع ميناء الصيد البحري وإصلاح الأرصفة العائمة بجرجيس و مشروع حماية ميناء البقالطة، و إنجاز مشروع توسيع ميناء بنزرت (جرزونة) و مشروع توسيع ميناء الشابة، و الانطلاق في إنجاز مشاريع توسيع ميناء جرجيس وحماية مرفأ الهوارية و حماية ميناء قابس و توسيع ميناء قليبية وتوسيع وحماية ميناء غار الملح وإنجاز مرفأ بجزر قرقنة (سيدي يوسف) و توسيع ميناء الكتف و إنجاز الدراسات المتعلقة بالبنية الأساسية المثالية،
- 16 م.د بعنوان مشاريع تنمية الصيد البحري، و التي ستُمَكّن من إتمام مشروع تهيئة و تأهيل ميناء الصيد البحري و سوق الجملة بسوسة و برنامج تدعيم قطاع الصيد البحري و مشروع نظام المراقبة بالأقمار الصناعية، والمشاريع النموذجية لتربية الأسماك بالأقفاص العائمة ومشروع تنمية القدرات المستديمة للثروات السمكية إضافة إلى إحداث مركز فني لتربية الأحياء المائية،
- 15 م.د بعنوان وكالة الموانئ و تجهيزات الصيد البحري والتي ستُخَصَّص لاقتناء و صيانة الرافعات و تَعَهّد البنية الأساسية بموانئ الصيد البحري.

أ – 5. تربيــة الماشيــة

تبلغ الاستثمارات العمومية للمخطط الحادي عشر بعنوان تربية الماشية 83 م.د (15 م.د استثمارات متواصلة و 68 م.د استثمارات جديدة).

و تتوزع هذه الاستثمارات على النحو التالي :

- 43 م.د بعنوان الصحة الحيوانية، جزء كبير من هذه الاستثمارات سيُخصص لحملات تلقيح الماشية ضد الأمراض المعدية، إضافة إلى عدة مشاريع و برامج أخرى منها بالخصوص مشروع التغطية الصحية للأبقار الحلوب و مشروع الوقاية من أنفلونزا الطيور و برنامج التكليف الصحي،
- 2 م.د بعنوان مشاريع تنمية الإنتاج الحيواني و التي تهم برنامج النهوض بالانتاج الحيواني و مشروع متابعة و مراقبة برامج التحسين الوراثي للماشية و مشروع وحدة التصرف في استرسال الحيوانات و المنتجات الحيوانية و مشروع نقل الأجنَّة و الطرق الحديثة للتناسل،
- 21 م.د بعنوان ديوان تربية الماشية و التي ستسمح بإنجاز البرامج

المتعلقة بتنمية الموارد العلفية و الإحاطة بقطاع الأبقار و تركيز البنية الأساسية لتجميع الحليب و التحسين الوراثي و الإحاطة بالأغنام و الماعز و الإبل و الأرانب و النحل إضافة إلى برنامج المخطط المديري للإعلامية،

- 9 م.د بعنوان دعم قطاع تربية الماشية و تنمية الموارد العلفية،
- 7 م.د بعنوان إستثمارات ديوان الأراضي الدولية و مؤسسة تجويد الخيل.

أ –6 .الدراســات و البحــوث و الإرشـــاد

تبلغ الاستثمارات العمومية للمخطط الحادي عشر بعنوان الدراسات والبحوث و الإرشاد 68 م.د (21 م.د استثمارات متواصلة و 47 م.د استثمارات جديدة).

و تتوزع هذه الاستثمارات على النحو التالي :

- 10 م.د بعنوان الدراسات الاقتصادية و الإحصائية،
- 39 م.د بعنوان البحوث الفلاحية، و التي ستخصص أساسا لبعث مركز الموارد التكنولوجية لمنظومة البحث العلمي الفلاحي و بعث مراكز جهوية للبحث إضافة إلى إنجاز برامج تدعيم البحث العلمي و تأهيل محطات التجارب و البحث التنموي و التوثيق و الإعلامية و الإعلام العلمي و تأهيل البنية الأساسية لمعاهد البحث العلمي.
- 9 م.د بعنوان الإرشاد و التكوين الفلاحي و التي ستخصص لبرامج تدعيم عمليات التأطير و الإرشاد في مجال الفلاحة والصيد البحري إضافة إلى مشروع إرساء نظام إرشادي مهني.
- 10 م.د بعنوان الوكالة العقارية الفلاحية و التي ستسمح بإنجاز الخارطة العقارية و بعث المرصد العقاري إضافة إلى عمليات إحداث المشاريع و المصادقة عليها و التسجيل و الترسيم و متابعة الإحياء.

أ- 7. مشاريــع التنميــة الفلاحيــة المندمجــة

تبلغ الاستثمارات العمومية للمخطط الحادي عشر بعنوان مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة 169 م.د (109 م.د استثمارات متواصلة و 60 م.د استثمارات جديدة).

و ستُخصص هذه الاستثمارات لاستكمال جملة من المشاريع التنموية التي انطلقت خلال المخطط العاشر و التي تهم خاصة مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بغزالة جومين باستثمارت بـ29 م.د و مشروع هضاب القيروان بـ23 م د. أما بالنسبة للمشاريع الجديدة فمن المنتظر أن يتم الانطلاق في :

- مشروع المحافظة على الموارد الطبيعية خلال المخطط الحادي عشر باستثمارات تقدر بـ 15 م.د،
- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسليانة II باستثمارت تقدر بـ 20 م.د،
- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسيدي بوزيد باستثمارت تقدر بـ 15 م.د،
- مشروع التصرف في الموارد الطبيعية مرحلة ثانية باستثمارات تقدر بـ 15 م.د.

و تتضمن الجداول الملحقة تفصيلا لمختلف المشاريع والبرامج للإستثمارات العمومية لفترة المخطط الحادي عشر.

ب – الاستثمـارات الخاصـة

بالنظر إلى ما قامت به الدولة من مجهودات لمزيد دفع نسق الاستثمار الفلاحي بصفة عامة و الاستثمار الخاص بصفة خاصة، و ذلك عبر إدخال العديد من الإصلاحات و رصد الحوافز و إيجاد الآليات الكفيلة لمزيد ملاءمة التشجيعات مع محيط الاستثمار، من المنتظر أن تشهد الاستثمارات الخاصة في قطاع الفلاحة والصيد البحري تطورا بنسبة 41 % مقارنة مع المخطط السابق محققة بذلك حجم استثمار بـ 3098 م د. وبذلك تكون نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الجملية الفلاحية المزمع إنجازها خلال المخطط الحادي عشر بما قدره 58 % مقابل 52.6 % خلال المخطط العاشر.

و سيساهم في تحقيق هذا المستوى من الاستثمارات كل من أنشطة الري الفلاحي بنسبة 26 %، الميكنة الفلاحية 23 %، تربية الماشية 23 %، الإنتاج الفلاحي 16 %، و الصيد البحري 6 %.

توزيــع الاستثمــارات الخاصــة بيـن الأنشطــة

الوحدة م.د

الأنشطـــــة	المخطط العاشــر		المخطط الحــادي عشــر	
الري الفلاحي	684	% 31	800	% 25.6
الغابات و المراعي	30	% 1	50	% 1.6
المحافظة على المياه و التربة	35	% 2	40	% 1.3
الصيد البحري	221	% 10	180	% 5.8
تربية الماشية	395	% 18	700	% 22.6
الدراسات و البحوث و الإرشاد	8	-	15	% 0.5
الإنتاج النباتي	361	% 16	500	% 16.2
الآلات الفلاحية	355	% 16	720	% 23.2
مختلفات	105	% 5	93	% 3.0
المجمـــــوع	**2194**	**% 100**	**3098**	**% 100**

و تتمثل أهمّ العمليات الاستثمارية التي سينجزها المتدخلون الخواص خلال فترة المخطط الحادي عشر بالخصوص في ما يلي :

- تجهيز 100 ألف هكتار من المناطق السقوية بمعدات الاقتصاد في مياه الرّي، وتجديد 75 ألف هكتار من المساحات المُجهَّزَة، و تعويض أنظمة قديمة للرّي على مساحة 30 ألف هكتار،
- إحداث و تعويض 1500 بئر عميقة في المناطق التي تسمح بذلك الموائد المائية،
- إقتناء 27700 بقرة و 210 ألف نعجة و 84 ألف عنزة،
- إقتناء 300 وحدة صيد بحري (جلها لتجديد قوارب الصيد الساحلي)، و إنجاز 2000 عملية تأهيل و تعصير وحدات الصيد،
- إنجاز 33 مشروع لتربية الأحياء المائية و 20 مشروع للخدمات المرتبطة بنشاط الصيد البحري،
- إقتناء 15500 جرار لتعويض و تدعيم الأسطول،
- إقتناء 526 آلة حاصدة،
- غراسة 75 ألف هكتار من زيتون الزيت و 4 آلاف هكتار من زيتون المائدة،
- غراسة 53500 هكتار من الأشجار المثمرة المختلفة.

ت – تمويـل الاستثمـارات الفلاحيـة

من المنتظر أن يقع تمويل الاستثمارات الفلاحية خلال المخطط الحادي عشر بنسبة 37 % عن طريق ميزانية الدولة و 16 % عن طريق القروض الخارجية و 17 % عن طريق القروض البنكية و 30 % عن طريق التمويل الذاتي.

و يبرز الجدول الموالي توزيع الاستثمارات الجملية للقطاع الفلاحي حسب مختلف مصادر التمويل و نسب التمويل مقارنة بالمخطط العاشر:

تمويـل الاستثمـارات الجمليـة للقطـاع الفلاحـي
خـلال فتـرة المخطط الحـادي عشـر
مقارنـة بإنجـازات المخطط العاشـر

الوحدة: م.د

مصـادر التمويـل	المخطط العاشـر		المخطط الحـادي عشـر	
الميزانية	1514	% 36.3	1982	% 37
القروض الخارجية	808	% 19.4	857	% 16
قروض بنكية	523	% 12.5	930	% 17
تمويل ذاتي	1325	% 31.8	1566	% 30
المجمـــوع	**4170**	**% 100**	**5335**	**%100**

بالنسبة إلى الاستثمارات العمومية فإن المنوال المُعتمَد لتمويل هذه الاستثمارات خلال المخطط الحادي عشر يرتكز على :

- 1332 م.د عن طريق الميزانية أي بنسبة 59.5 % من الاستثمارات العمومية الجملية،
- 857 م.د عن طريق القروض الخارجية أي بنسبة 38.3 % من الاستثمارات العمومية الجملية،
- 48 م.د عن طريق التمويل الذاتي للمنشآت العمومية أي بنسبة 2.2 % من الاستثمارات العمومية الجملية.

و يبرز الجدول الموالي منوال التمويل بالنسبة للاستثمارات العمومية مقارنة بالمخطط العاشر:

تمويـل الاستثمـارات العموميـة للقطـاع الفلاحـي
خـلال فتـرة المخطط الحـادي عشـر
مقارنـة بإنجـازات المخطط العاشـر

الوحدة: م.د

مصـادر التمويـل	المخطط العاشـر		المخطط الحـادي عشـر	
الميزانية	1097	% 55	1332	% 59.5
القروض الخارجية	808	% 41	857	% 38.3
تمويل ذاتي	71	% 4	48	% 2.2
المجمـــوع	**1976**	**% 100**	**2237**	**% 100**

أما الاستثمارات الخاصة فإن تمويلها خلال المخطط الحادي عشر سيكون كالآتي :

- 1518 م.د عن طريق التمويل الذاتي، أي بنسبة 49 % من مجموع الاستثمارات الخاصة،
- 650 م.د عن طريق المنح، أي بنسبة 21 % من مجموع الاستثمارات الخاصة،
- 930 م.د عن طريق القروض البنكية، أي بنسبة 30 % من مجموع الاستثمارات الخاصة.

و يبرز الجدول الموالي مصادر تمويل الاستثمارات الخاصة خلال المخطط الحادي عشر مقارنة بالمخطط العاشر:

تمويـل الاستثمـارات الخاصـة للقطـاع الفلاحـي
خلال فتـرة المخطط الحـادي عشـر
مقارنـة بإنجـازات المخطط العاشـر

الوحدة : م.د

مصـادر التمويـل	المخطط العاشـر		المخطط الحـادي عشـر	
تمويل ذاتي	1254	% 57	1518	% 49
منح	417	% 19	650	% 21
قروض بنكية	523	% 24	930	% 30
المجمـــوع	**2194**	**%100**	**3098**	**%100**

ث – مجموع التدخلات العمومية خلال المخطط الحادي عشر :

بالإضافة إلى الاستثمارات العمومية سالفة الذكر (2237 م د)، تتدخل الدولة في مجالات أخرى لها علاقة بالتنمية الفلاحية لكنها لا تندرج ضمن

عمليات تكوين رأس المال الثابت للقطاع الفلاحي. و تتمثل هذه التدخلات التي تبلغ 818 م د في ما يلي :

- الاستثمارات الإدارية : 18 م د،
- معالجة و خزن الحبوب (ديوان الحبوب) : 14 م د،
- التكوين في المجال الفلاحي : 34 م د،
- تدخلات الشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه بعنوان الماء الصالح للشراب بالوسط الريفي : 102 م د،
- امتيازات مالية لدعم الاستثمار الخاص في القطاع : 650 م د.

و على هذا الأساس، يكون مجموع تدخلات ميزانية الدولة لفائدة قطاع الفلاحة و الصيد البحري خلال فترة المخطط الحادي عشر حوالي 3000 م د موزعة كما يلي :

- استثمارات عمومية (دون اعتبار الهبات و التمويل الذاتي) : 2148 م د،
- التدخلات الأخرى : 818 م د،
- **المجمـــوع : 2966 م د.**